الفصل الخامس

أحوال متعلقات الفعل

والمراد بمتعلقات الفعل كل ما لـه صـلة بالفعـل ويتصـل بـه اتصـالاً وثيقًـا كالفاعل والمفعول به والمفعول لأجله والحال والتمييز والمكان والمصدر .

فالفعل له ملابسات شتى يلابس الفاعل من جهة صدوره منـه أو قيامـه بـه ، ويلابس المفعول من حيث وقوعه عليه ، والمصدر لكونه جزء مفهومه والزمـان لأنه ما من حدث يحدث إلا له زمانه الذي يقع فيـه ، والمكـان لأن المكـان هـو المسرح الذي يقع فيه الحدث .

انظر إلى عبد القاهر يبين صلة الفعل بغيره مـن الفاعـل والمفعـول ، فيؤكـد على أن حال الفعل من المفعـول الـذي يتعـدى إليـه ويقـع عليـه كحالـه مـع الفاعل ، فكما أن إسناد الفعل إلى فاعله يشير إلى إفادة حدوث الفعل مـن هـذا الفاعل الذي أسندته إليه ولا يشير إلى إفادة وجود الفعل وتحققه في نفسه فقـط من غير شيء آخر ، كذلك إذا عديت هذا الفعل إلى المفعول فأنـت بهـذا تفيـد وقوع الفعل على مفعوله .

فقد اجتمع الفاعل والمفعول في أن عمل الفعل فيهما إنما كان ليعلم التباسه بهما ، فعمل الرفع في الفاعل ، ليعلم التباسه به من جهـة وقوعـه منـه وأحـدث النصب في المفعول ؛ ليعلم التباسه به من جهة وقوعه عليه .

أما إذا أريد التعبير عن وقوع الفعل في نفسه من غير إرادة إسناده إلى فاعـل معين أو وقوعه على مفعول ، فيقال كان ضـرب ، أو وجـد ضـرب مـن ألفـاظ تفيد وقوع الحدث مجردًا من فاعله ومفعوله .

يقول عبد القاهر في ذلك : (حال الفعل مع المفعول الذي يتعدى إليه حالـه

مع الفاعل ، وكما أنك إذا قلت : ضرب زيد فأسندت الفعل إلى الفاعل كان غرضك من ذلك أن تثبت الضرب فعلا له ، لا أن تفيد وجود الضرب في نفسه وعلى الإطلاق ، كذلك إذا عديت الفعل إلى المفعول فقلت : ضرب زيد عمراً ، كان غرضك أن تفيد التباس الضرب الواقع من الأول بالثاني ووقوعه عليه .

فقد اجتمع الفاعل والمفعول في أن عمل الفعل فيهما إنما كان من أجل أن يعلم التباس المعنى الذي اشتق منه بهما ، فعمل الرفع في الفاعل ليعلم التباس الضرب به من جهة وقوعه منه ، والنصب في المفعول ليعلم التباسه به من جهة وقوعه عليه ، ولم يكن ذلك ليعلم وقوع الضرب في نفسه ، بل إذا أريد الإخبار لوقوع الضرب ووجوده في الجملة من غير أن ينسب إلى فاعل أو مفعول أو يتعرض لبيان ذلك ، فالعبارة فيه أن يقال : كان ضرب ، أو وقع ضرب ، أو وجد ضرب ، وما شاكل ذلك من ألفاظ تفيد الوجود المجرد في الشيء) [1] .

ونستطيع أن نفهم من هذا ما سبق أن أكدت عليه من مشابهة المفعول للفاعل في ملابسة الفعل لكل منهما ، وبيان الطرق المختلفة التي يعبر بها عن معنى الفعل وهي :

١- التعبير عنه إذا أريد في نفسه فقط مثل قولك : ضرب ، أي كان ضرب .

٢- التعبير عنه إذا أريد إسناده إلى فاعل ووقوعه منه مثل : ضرب زيد .

٣- التعبير عنه إذا أريد وقوعه على مفعول مثل : ضرب زيد عليًا .

وهذا ما تقتضيه القسمة العقلية ، إذ إنك قد تريد أن تخبر عن معنى الفعل وحدوثه من غير شيء آخر .

فما يتعلق به اهتمامك هو الإخبار عن وقوع الحدث ، فأنت هنا في غير حاجة إلى أن تذكر الفاعل أو المفعول ، ولما كان الفعل لا يوجد من غير فاعل فأنت ـ والحالةُ هذه ـ عليك أن تلجأ إلى مصدر الفعل فتأتي به فاعلاً لكون عام ففي ضرب تقول : كان ضرب ، وفي أكرم تقول : كان إكرام ، أو وجد إكرام وهكذا من ألفاظ تفيد الوجود المجرد .

---

(١) دلائل الإعجاز . صـ ١٠٢ ، المنار .

وإذا أردت أن تعبر عن أن الفعل وقع من فاعله فأنت ـ والحالة هذه ـ عليك أن تذكر الفعل وفاعله من غير مفعول ، فتقول : ضرب زيد ، لأنك إنما تريد أن تبين ممن وقع الفعل ، فهذا هو ما يتعلق به اهتمامك ، ولذا لابد أن تسقط المفعول من حسابك وتقديرك ؛ لأنك لو ذكرت المفعول فقلت : ضرب زيد عمرًا ، فقد أوهم كلامك أنك تريد الإخبار بوقوع الفعل على مفعوله وأن هذا هو ما تسعى إليه وتعمل من أجله ؛ لذا ما دمت قد أردت أن تفيد وقوع الفعل من فاعل فقط ، فعليك أن تعرب عن ذلك بذكر الفعل والفاعل مثل : ضرب زيد ، ولا تذكر المفعول حتى لا يوهم كلامك أنك إنما أردت وقوع الفعل على مفعوله .

وإذا لم تقصد التعبير عن معنى الفعل فقط ووجوده في نفسه ولا بوقوع الفعل من فاعل فحسب ، وإنما أردت أن تفيد مخاطبك وقوع الفعل على مفعول معين فأنت هنا مضطر إلى أن تذكر المفعول الذي وقع عليه الفعل تقول : ضرب محمد عليًّا .

هذا بيان مجمل لرءوس المسائل وما يأتي وراء هذا الإجمال هو الذي يهتم به البليغ ويحتشد له ، ويمضي متعقبًا أسراره ، باحثًا عن علله ، كاشفًا عن دقائقه وغوامضه ، كأن ينزل الفعل المتعدي منزلة اللازم ، أو أن يكون المحذوف من اللفظ غير محذوف من النية ، وكل ذلك له دواعيه ومقتضياته وهي من البلاغة بمكان ، ولذا أشاد عبد القاهر ببلاغة حذف المفعول ورفعها إلى منزلة عالية ، وأحلها ما تستحقه من مكانة حيث قال : (وإذ قد بدأنا في الحذف بذكر المبتدأ ، وهو حذف اسم إذ لا يكون المبتدأ إلا اسمًا فإني أتبع ذلك ذكر المفعول به إذا حذف خصوصًا ، فإن الحاجة إليه أمس ، وهو بما نحن بصدده أخص ، واللطائف كأنها فيه أكثر وما يظهر بسببه من الحسن والرونق أعجب وأظهر)[1].

* * *

(١) دلائل الإعجاز صـ ١٠١ .

حذف المفعول

الفعل المتعدي إذا أسند إلى فاعله ولم يذكر له مفعول ، فإما أن يكون الغرض من عدم ذكره إسناد الفعل لفاعله فحسب دون النظر إلى مفعول فيكون الفعل المتعدي كاللازم فلا يذكر له مفعول ، لأن ذكر المفعول ينقض الغرض ولا يقدر في الكلام ؛ لأن المقدر كالمذكور فالمخبر بهذا الأسلوب يريد إثبات وقوع الفعل من الفاعل ونسبته إليه من غير اعتبار تعلقه بمفعول فقولك : محمد يعطي ، الغرض من هذا أن تثبت الإعطاء فعلا لمحمد من غير أن يتعلق بشيء آخر ، فلا تنظر إلى قدر العطاء وكميته وكونه قليلا أو كثيرًا ، أو إلى نوع الذي أعطاه ككونه ذهبًا أو فضة .

أنت إنما يتعلق قصدك بإثبات معنى الفعل في نفسه إلى فاعله فحسب فإذا ذكرت شيئًا من هذا ، فقد يبعث هذا الذكر في صدر مستمعك بتوهم أنك إنما أردت أنه يعطي قليلا أو ذهبًا ، وأنت لا تقصد هذا أبدًا ، وإنما تقصد أن محمدًا يعطي وهذا الفعل المنزل منزلة اللازم قسمان :

الأول : أن يكون الغرض إثبات المعنى في نفسه فعلا للشيء وأنه يكون منه أو لا يكون ، وتجد ذلك في نحو قوله تعالى : ﴿ قُلْ هَلْ يَسْتَوِى ٱلَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَٱلَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ ﴾ (الزمر:٩) إذ المعنى هل يستوي من له علم ومن لا علم له من غير أن يقصد النص على معلوم ، فالفعل هنا قد نزل منزلة اللازم ، ومن ثَمَّ فلا ينظر إلى مفعوله ، ولا يلتفت إليه ، ولا يخطر على البال ، ولا يقدّر حتى لا ينقض الغرض وصار المراد من الفعل حقيقته ، بمعنى أنه لا يستوي الذين وجدت فيهم حقيقة العلم والذين لم توجد عندهم .

ومما جاء على هذا النحو ما تجده في قوله تعالى : ﴿ وَأَنَّهُۥ هُوَ أَضْحَكَ وَأَبْكَىٰ ۝ وَأَنَّهُۥ هُوَ أَمَاتَ وَأَحْيَا ﴾ (النجم:٤٣،٤٤) على معنى أنه الذي منه

الإضحاك والإبكاء والإحياء والإماتة ، ومثل ذلك قوله سبحانه : ﴿ وَأَنَّهُۥ هُوَ أَغْنَىٰ وَأَقْنَىٰ ﴾ (النجم:٤٨) أي منه الإغناء والإقناء يقول عبد القاهر : (المعنى هو الذي منه الإحياء والإماتة والإغناء والإقناء) .

وهكذا كل موضع كان القصد فيه أن يثبت المعنى في نفسه فعلا للشيء ، وأن يخبر بأن من شأنه أن يكون منه أو لا يكون ؛ لأن تعديته تنقض الغرض وتغير المعنى[1].

ومثل ذلك : فلان يأمر وينهى ، ويعطي ويمنع ، فلا نظر في ذلك إلى المفعول ولا تقدير له لأن الغرض إثبات معنى الفعل في نفسه لفاعله .

الثاني : أن تذكر الفعل وفي النفس له مفعول مخصوص قد علم مكانه إما لجرى ذكر له ، أو دليل حال ، إلا أنك تنسيه نفسك وتخفيه وتوهم أنك لم تذكر ذلك الفعل إلا لأن تثبت نفس معناه من غير أن تعديه إلى شيء أو تعرض فيه لمفعول وهو ما أراده الخطيب بقوله : أن يجعل الفعل مطلقًا كناية عنه متعلقًا بمفعول مخصوص دلت عليه قرينة[2] ، ومنه قول البحتري يمدح المعتز ويعرض بالمستعين :

شجوُ حُسّاده وغيظُ عداه ... أن يَرى مُبصرٌ ويسمع واعِ

يريد أن يقول: إنه لا يحزن حساده إلا أن يكون هناك من يرى ومن يسمع، فهم يتمنون أن لا يكون في الدنيا من له عين يبصر بها وأذن يسمع بها لأن مآثر الممدوح قد عمت وفاضت وملأت الزمان والمكان ويكفي لرؤيتها والسماع بها أن يكون هناك من له بصر يبصر به ومن له أذن يسمع بها ، فهو قد تغافل المعنى المفهوم أن يرى مبصر محاسنه ويسمع واع أخباره ، إذ لم ينظر إلى ما تعلق به فعل الرؤية من مفعوله الخاص ، ولا إلى ما تعلق به فعل

---

(١) دلائل الإعجاز ص١٠٣ .

(٢) التلخيص في علوم البلاغة ص١٢٧ .

السمع من مفعوله الخاص ، ليشعر الناس بأن محاسن الممدوح بلغت من الوضوح والذيوع حدًّا لا تخفى معه على ذي بصر أو سمع ، فيكفي في إدراكها أن يكون هناك من يبصر ومن يسمع ، فكل راء يرى الخلافة للممدوح وكل سامع يراها كذلك ، وخصومه الحاقدون يتمنون هلاك المبصرين والسامعين حتى يجدوا سبيلا لمنازعته في شأن الخلافة .

والخطيب يجعل مطلق الرؤية كناية عن رؤية محاسنه ومطلق السماع كناية عن سماع أخباره ، ومعنى كون الفعل مطلقًا أي غير مقيد بمفعول والفعل المطلق هنا (يرى ويسمع) والفعلان نزلا منزلة اللازم فيكون المعنى أي تصدر منه الرؤية والسماع من غير تعلق بمفعول مخصوص وجعلا كنايتين عن الرؤية والسماع المتعلقين بمفعول مخصوص ، أي أن يرى مبصر آثاره ويسمع واع أخباره .

(وعلى هذا تكون هناك ملازمة بين مطلق الرؤية ورؤية آثاره ومحاسنه وبين مطلق السماع ، وسماع أخباره للدلالة على أن آثاره وأخباره بلغت من الكثرة والاشتهار إلى حيث يمتنع خفاؤها فيبصرها كل راء ويسمعها كل واع بل لا يبصر الرائي إلا آثاره ، ولا يسمع الواعي إلا أخباره ، فذكر الملزوم وأراد اللازم على طريق الكناية ولا يخفى فوات هذا المعنى عند ذكر المفعول وتقديره لما في التغافل عن ذكره والإعراض عنه من الإيذان بأن فضائله يكفي فيها أن يكون ذو بصر وسمع حتى يعلم أنه المنفرد بالفضل)[1] .

وعلى هذا ، فالمقدر المنوي عند الخطيب هو جملة الفعل والمفعول جعل الفعل مطلقًا كناية عنهما .

أما عند عبد القاهر فالمقدر المنوي هو المفعول لكن هذا المفعول الذي علم مكانه لجَرْي ذكر أو دليل حال يجب عليك أن تنسيه نفسك وتخفيه

---

(١) المطول ص١٩٣ .

وتوهم أنك لم تذكر ذلك الفعل إلا لكي تثبت نفس معناه لفاعله من غير أن تعديه إلى شيء أو تعرض فيه لمفعول ، ولذا قال بعد أن ذكر بيت البحتري السابق : (المعنى لا محالة أن يرى مبصر محاسنه ، ويسمع واع أخباره وأوصافه ، ولكنك تعلم على ذلك أنه كان يسرق علم ذلك من نفسه ، ويدفع صورته عن وهمه ، ليحصل له معنى شريف ، وغرض خاص وقال إنه يمدح خليفة وهو المعتز ، ويعرض بخليفة وهو المستعين ، فأراد أن يقول : إن محاسن المعتز وفضائله المحاسن والفضائل يكفي فيها أن يقع عليها بصر ، ويعيها سمع حتى يعلم أنه المستحق للخلافة ، والفرد الوحيد الذي ليس لأحد أن ينازعه مرتبتها ، فأنت ترى حساده وليس شيء أشجى لهم وأغيظ من علمهم بأن هاهنا مبصراً يرى وسامعًا يعي حتى ليتمنون أن لا يكون في الدنيا من له عين يبصر بها وأذن يعي معها كي يخفى مكان استحقاقه لشرف الإمامة ، فيجدوا بذلك سبيلا إلى منازعته إياها)[1].

وترى ما جاء على هذا الحد قول عمرو بن معدي كرب :

فلو أن قومي أنطقتني رماحهم نطقت ولكن الرماح أجرت

مثل الخطيب بهذا لما جعل فيه الفعل مطلقًا كناية عنه متعلقًا بمفعول مخصوص ، فالفعل (أجرت) إنما قصد منه إثباته إلى فاعله من غير نظر إلى مفعول وهو هنا كناية (عن أجرتني) وفيها كما ترى قد قيد الفعل بمفعول مخصوص ، وعلى هذا تكون هنا ملازمة بين مطلق الإجرار منها وبين إجرارها له أي قطعها لسانه حتى لا يذكر لهم محامد .

أما عبد القاهر فيرى أن الفعل(أجرت) فعل متعد نزل منزلة اللازم وله مفعول في النفس قد علم مكانه وأنه مقصود ، لكنك تنسيه نفسك وتتجاهله

---

(١) دلائل الإعجاز ص١٠٤ ، طبعة المنار .

وتخفيه وتوهم أنك لم تذكر ذلك الفعل إلا لتوهم أن هذه الرماح قد وقع منها الإجرار وحبس الألسن عن النطق ، ومعلوم أن الشاعر يريد أن يقول : لو أن قومه قد أبلوا في الحرب البلاء الحسن ، لجلجل لسانه بالمديح لهم والثناء عليهم ، لكنهم لم يفعلوا وخذلوه فأجروا لسانه وقطعوه فلم ينطق .

فما فعلوه من شأنه أن يقطع كل لسان ويخرس كل متكلم يمدحهم فلو أن الشاعر قال : (أجرتني) وذكر المفعول فلربما أوهم كلامه أنها (أجرته) هو فقطعت لسانه فلم يشد يمدحهم ، وأنه لو كان هناك شاعر غيره ما قطعت لسانه ولما حبسته عن الثناء عليهم وهذا غير مقصود ؛ لأنه يريد أن يثبت أنه كان من الرماح إجرار وحبس للألسن عن النطق ، فالمقصود إثبات الفعل للفاعل أي إثبات الإجرار للرماح دون تعلقه بمفعول .

يقول عبد القاهر :((أجرت) فعل متعد ومعلوم أنه لو عدّاه لما عداه إلا إلى ضمير المتكلم نحو ـ ولكن الرماح أجرتني ـ وأنه لا يتصور أن يكون هاهنا شيء آخر يتعدى إليه لاستحالة أن يقول (فلو أن قومي أنطقتني رماحهم) ثم يقول ولكن الرماح ـ أجرت غيري ـ إلا أنك تجد المعنى يلزمك أن لا تنطق بهذا المفعول ولا تخرجه إلى لفظك ، والسبب في ذلك أن تعديتك له توهم خلاف الغرض ، وذلك أن الغرض هو أن يثبت أنه كان من الرماح إجرار وحبس الألسن عن النطق وأن يصح وجود ذلك ، ولو قال (أجرتني) جاز أن يتوهم أنه لم يعن بأن يثبت للرماح إجرارًا بل الذي عناه أن يتبين أنها أجرته)[1].

ومثله قول طفيل الغنوي :

جزى الله عنا جعفـرًا حـين أزْقَـتْ ... بنـا نعلنـا في الـواطئين فزلـت

أبـوْا أنْ يَمَلّونـا ولـوْ أن أمّنـا ... تلاقي الـذي لاقـوه منّـا لَمَلّـت

(١) دلائل الإعجاز ص١٠٤ .

هـم خَلَطُونَـا بـالنُّفُوس وألجَـأُوا إلى حُجَـرات أدفَـأَتْ وأظلّـت

يدعو الشاعر لبني جعفر بحسن المثوبة وجميل الجزاء ؛ لما قدموا من معروف ولما احتملوا من أعباء ترهق وتضني ، فكانوا اليد التي واسته في الشدة وكانوا القلب الخافق له في المصيبة حين زلت نعله فأصابها ما أصابها من غير أن يصابوا بملل أو ينالهم ضيق أو ضجر ، مع أن ما تحملوه فوق كل طاقة حتى لُيعجِز الأم وهي رمز الحنان على أن تحتمله وتنهض به .

لقد كانوا لي فوق الأهل إذ آنسوني في وحشتي ، وفرّجوا عني كربتي ومزجوني بأرواحهم ونفوسهم ، فأشاعوا الرضى في نفسي ، وأحلّوني في حجرات تغمرني بدفئها ، وتفيء على من ظلها ما أسعد به وأهنأ .

وحينما تراجع سياق الأبيات ـ هنا ـ ترى أن الحذف في أربعة مواضع في قوله : ملت ، وألجئونا ، وأدفأت ، وأظلت ، والحذف في هذه المواضع عند الخطيب ليكون الفعل فيها مطلقًا كناية عنه مقيدًا بمفعول مخصوص .

(فملت) على إطلاقها كناية عنها مقيدا بمفعول خاص (لملتني) .

(وألجئوا) على الإطلاق كناية عن الفعل مقيدًا كذلك بمفعول خاص (لألجأتني) .

ومثل ذلك (أدفأت وأظلت) وفي كل ذلك لزوم بين وقوع الفعل المطلق وبينه مقيدًا بمفعول خاص ، لزوم بين وقوع الملل منها وبين أن تملهم لزوم بين وقوع الإلجاء منها وبين أن تلجئهم ، لزوم بين وقوع الإدفاء وبين أن تدفئهم ، لزوم بين الإظلال منها وبين أن تظلهم مما تلمح فيه استدلالا بشيء على شيء آخر .

أما الحذف في هذه المواضع عند عبد القاهر فكله على تناسي المفعول وإخفائه ، فالمقصود إثبات الفعل لفاعله من غير ذكر للمفعول لكن هذه الأفعال لها مفاعيل مقصودة بدلالة الحال ، لكنها تُطْرح وتُتناسى لأن الغرض أن تتوفر العناية على إثبات الأفعال هنا للفاعلين لها .

يقول عبد القاهر في شأن الحذف هنا : (فيها حذف مفعول مقصود قصده في أربعة مواضع قوله (لملت) و(ألجئوا) و(أدفأت) و(أظلت) ، لأن الأصل (لملتنا) وألجئونا إلى حجرات أدفأتنا وأظلتنا) إلا أن الحال على ما ذكرت لك من أنه في حد المتناهي[1] حتى كأن لا قصد إلى مفعول ، وكأن الفعل قد أبهم أمره فلم يقصد به قصد شيء يقع عليه ، كما يكون إذا قلت : قد مل فلان : تريد قد دخله الملال من غير أن تخص شيئًا ، لا تزيد على أن تجعل الملال من صفته وكما تقول : هذا بيت يدفئ ويظل أي أنه بهذه الصفة)[2].

وعبد القاهر يلمح في هذه الأفعال شيئًا آخر فيسجله بعد أن يرصده ذلك أنه يبين أن الأفعال هنا نزلت منزلة اللازم وحذفت مفاعيلها ، لأن الغرض إثبات معاني هذه الأفعال وإسنادها إلى الفاعلين لها من غير أن يتعلق بها غرض بمن وقعت عليهم من المفاعيل ، وإن كانت المفاعيل مقصودة ولكن العمل على تناسيها وإخفائها ، فكل مفعول محذوف لما سبق ثَمَّ فيه إشادة ظاهرة ببني جعفر الذين صنعوا مع طفيل ومن معه من المعروف وتحملوا مع إرهاقهم لهم تحملا لا يقدر عليه أحد ، حتى لو أنهم كلفوا أمهاتهم اللائي ولدنهم مثل ما كلفوا به بني جعفر لملت الأمهات ؛ لأن الذي تحمله بنو جعفر يجعل كل أم تمل وتسأم ، فالحذف أشار إلى ما تحمله بنو جعفر مما يجعل كل أم تصاب بالملال[3] مع ما هو معروف عن الأم من الصبر والإيثار .

وعبد القاهر يشير إلى الحذف عند عمرو وطفيل فيقول : (واعلم أن لك في قوله ـ أجرت ولملت ـ فائدة أخرى زائدة على ما ذكرت من توفير العناية على إثبات الفعل ، وهي أن تقول : كان من سوء بلاء القوم ومن تكذيبهم عن القتال

---

(١) أي داخل في حد اللازم الذي لا يصل إلى مفعول . أي انتهى عند الفاعل لا يتعداه إلى سواه .

(٢) دلائل الإعجاز ص١٠٥ ، ١٠٦ ـ المنار .

(٣) خصائص التراكيب ص٢٧٨ .

ما يجر مثله ، وما القضية فيه أنه لا يتفق على قوم إلا خرس شاعرهم فلم يستطع نطقًا ، وتعديتك الفعل تمنع من هذا لأنك إذا قلت ولكن الرماح أجرتني لم يمكن أن يتأول على معنى أنه كان منها ما من شأن مثله أن يُجر قضية مستمرة في كل شاعر قوم ، بل قد يجوز أن يوجد مثله في قوم آخرين فلا يجر شاعرهم .

ونظيره أنك تقول : قد كان منك ما يؤلم ، تريد ما الشرط في مثله أن يؤلم كل أحد وكل إنسان ، ولو قلت : ما يؤلمني لم يفد ذلك ؛ لأنه قد يجوز أن يؤلمك الشيء لا يؤلم غيرك وهكذا قوله : ولو أن أمنا تلاقي الذي لا قوه منا لملت ، يتضمن أن من حكم مثله في كل أم أن تمل وتسأم ، وأن المشقة في ذلك إلى حد يعلم أن الأم تمل الابن وتتبرم به مع ما في طباع الأمهات من الصبر على المكاره في مصالح الأولاد .

وذلك أنه وإن قال (أمنا) فإن المعنى على أن ذلك حكم كل أم مع أولادها ولو قلت (لملتنا) لم يحتمل ذلك ؛ لأنه يجري مجرى أن تقول : لو لقيت أمنا ذلك لدخلها ما يملها منا . وإذا قلت : ما يملها منا فقيَّدت لم يصلح لأن يراد به معنى العموم وأنه بحيث يمل كل أم من كل ابن ، وكذلك قوله إلى حجرات أدفأت وأظلت ؛ لأن فيه معنى قولك حجرات من شأن مثلها أن تدفئ وتظل ، أي هي بالصفة التي إذا كان البيت عليها أدفأ وأظل ، ولا يجيء هذا المعنى مع إظهار المفعول ، إذ لا تقول حجرات من شأن مثلها أن تدفئنا وتظلنا هذا لغو من الكلام .

فاعرف هذه النكتة فإنك تجدها في كثير من هذا الفن مضمومة إلى المعنى الآخر الذي هو توفير العناية على إثبات الفعل والدلالة على أن القصد من ذكر الفعل أن تثبته لفاعله لا أن تعلم التباسه بمفعوله)[1].

---

(١) دلائل الإعجاز ص١٠٥ ، ١٠٦ - المنار .

ولقد حرصت هنا على نقل كلام عبد القاهر بطوله لأن عبد القاهر أقام البلاغة بوثوب فكره ، وعمق فهمه للغة ، وعلمه بأسرارها ، وإحاطته بمذاهب الكلام فيها ، وبصره بطريقة تأليف تعابيرها على نحو يخيَّل إليك وأنت تراه واقفًا أمام التراكيب ينقِّب فيها ويقلِّب ويفتش ويراجع ويتأمل وينظر ، ويجيل ويأخذ ويعطي ويعترض ويرد في جيشان عقلي ، وفي توقد ذهني ، وفي استغراق طويل لا يتقاصر ، ولا يهن كالعاشق المتوجد أمام فتاته يُصْبيه سحرها ، وتأسره فتنتها ، وتستبد بكل مشاعره وحواسه ووجوده فيبقى متبتلا في محرابها أسيرًا لهواها .

لقد أذيبت اللغة بكل أسرارها ، ودقائقها ، وغوامضها ، وشياتها ونمنماتها ، وإيحاءاتها ، ورمزها ، وإشارتها ، وكل شيء يتصل بها في كيان الإمام ووجوده كله ، فصارت دمًا يتدفق في شرايينه ، وحياة تجري في عروقه ، وروحًا تتصل بروحه ، ولقد كان ـ رحمه الله ـ ذا قدرة عجيبة على الفهم والاستنتاج والاستنباط ، وكثيرًا ما كنت تراه وهو يناقش المسائل لا يقف ممن سبقه موقف الند ، بل كثيرًا ما كان يقف موقف الأستاذ إذ كان في فقه النصوص ، وإدراك خواص التراكيب ، والإحاطة بالفروق بين الدلالات اللغوية العلم الفرد الذي لا ضريع له في ذلك أبدا .

وهذا النص الذي طالعته هنا وغيره من كل ما كتب في دلائله وأسراره شاهد عدل على أن عبد القاهر قد أوتي القدرة الذي استطاع من خلالها أن يستخرج من اللغة كل إمكاناتها وقواها ما ظهر منها وما خفي ، وأن يستلب منها كل ما تبعث به من معطيات في دقة غريبة ، وفي فهم مستوعب مستفيض لا يغادر شيئًا وكأنما أعطته اللغة بمفهومها الواسع بلغتها وأدبها مفاتيح خزائنها وأسرارها ، فمضى يتصرف فيها كيف يشاء .

أقول هذا وبين يديك هذا الشاهد وأينما تجولت في كتاب دلائل الإعجاز أو في الأسرار طالعك في كل منهما ما يروع ويدهش .

على أن شيئًا آخر تميز به عبد القاهر وتفوق في فهمه لفروق الدلالات اللغوية وفي وعيه بما تحمله الكلمة من أجواء وظلال هو إدراكه الذوقي لما بين الكلمات من فروق في استخدامها في التعابير ، وتحركها من خلال السياق الذي وردت فيه .

انظر إلى عبد القاهر في النص الذي طالعك هنا عم يتحدث ؟ وفيم أجال نظره ؟ وكيف مضى مع التعبير يحاول أن يتشمم من عبيره كل ما يفوح به ؟

إنه يتحدث عن الفعل الذي لا مفعول له ، أو بمعنى دقيق عن الفعل المتعدي الذي ينزل منزلة القاصر الذي لا يصل إلى مفعول ، ويبين أن الفعل على هذا النحو ، إما أن يكون الغرض منه إثبات معناه لفاعله فحسب من غير نظر إلى شيء آخر ، فالفعل المتعدي هنا كغير المتعدي مثلا في أنك لا ترى له مفعولا لا لفظًا ولا تقديرًا ؛ لأن تقدير المفعول هنا ينقض الغرض ويغير المعنى ، ويمضي يضرب لذلك الشاهد ويمثل فيما يمثل بقول الله تعالى : ﴿ قُلْ هَلْ يَسْتَوِى ٱلَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَٱلَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ ﴾ (الزمر:٩) فالغرض إثبات العلم لمن علموا ونفيه عمن لم يعلموا ، أي هل يستوي من له علم ومن لا علم له بدون نص على معلوم .

وترى نفي التسوية المستفاد من الاستفهام فيه حفز لمن لم يتعلم أن يتعلم ، وترى روح عبد القاهر تطل عليك من خلال محاولة تأكيده للمعنى في نفسك ، فيضعك بإزاء تعبيرين ثم يمضي معك لتلمس أنت الفرق في سهولة ويسر في قولك مثلا : (هو يعطي) (وهو يعطي الدراهم والدنانير) هل هناك من فرق بينهما ؟

لاحظ أن عبد القاهر يتحدث عن الفعل المتعدي الذي نزل منزلة اللازم ، والذي لم يكن يقصد المتكلم من استخدامه إلا أن يثبت معنى الفعل في نفسه للفاعل من غير تعلقه بمفعول أبدًا لا في اللفظ ولا في التقدير ، وعلى هذا الأساس يجيبك عبد القاهر فيقول : نعم إن هناك فرقًا ظاهرًا ، ففي قولك :

محمد يعطي لم يتعلق غرضك بشيء إلا أن تثبت الإعطاء فعلا لمحمد من غير نظر إلى شيء آخر أبدًا وراء هذا الإعطاء من كونه قليلا أو كثيرًا دنانير أو دراهم ، يعطي عليًّا أو محمدًا أو غيرهما .

وفي قولك : محمد يعطي الدراهم فإن هذا القول منك بصورته تلك قد يوهم من يستمع إليك أنك لا تقصد أن تثبت الفعل وهو الإعطاء لمحمد ، وإنما تريد أن تثبت أنه يعطي الدراهم أو يعطي عليًّا إلى آخر ما يمكن أن يقع عليه الفعل مع أن شيئًا من ذلك لم يدر في خاطرك ولم يدخل في غرضك وإنما الذي يدخل في غرضك هو إثبات الإعطاء فعلا لمحمد ، ومن ثَمَّ تفهم الفرق بين التعبيرين وتعلم على وجه اليقين أن لكل منهما المجال الذي يستخدم فيه والمعنى الذي يعبر عنه .

هذا وقد استطردت بذكر هذا في الفعل اللازم مع أنه ليس منصوصًا عليه في النص الذي نقلناه عن عبد القاهر ؛ لأن حديث الرجل في النص الذي نحن بإزائه حديث عن نوع من الاستخدام للفعل المتعدي الذي نزل منزلة اللازم هذا من ناحية ، ولأبين طريقة عبد القاهر في معالجته للقضايا البلاغية وإدراك ما بين التعابير من فروق من ناحية أخرى ، وبالنظر في النص الذي نقلناه عن عبد القاهر رأيناه يتعرض ليضيف سرًّا كان من ورائه عمق دلالة حذف المفعول على المعنى ، فعاد لذكر الحذف في بيت عمرو بن معدي كرب وكان قد سبق أن تحدث عنه وضمه مع أبيات طفيل الغنوي في الإشادة ببني جعفر ابن كلاب ليبين مزية حذف المفعول فيها كلها .

ولقد سبق لك أن عرفت أن عبد القاهر قد اتخذ من حذف المفعول في مثل قول عمرو بن معدي كرب :

فلو أن قومي أنطقتني رماحهم نطقت ولكن الرماح أجرت

شاهدًا على أن الفعل المتعدي الذي نزله منزلة اللازم قد يذكر وينوي له في

النفس مفعول خاص قد علم موضعه ، لكنك تنسيه نفسك وتخيل أنك لم تقصد إلا إلى ذات الفعل مبالغة ، ففي قول الشاعر : (أجرت) يقول عبد القاهر : إن هاهنا مفعولا مقصودًا ومعلومًا ، وأن الفعل ليس له مفعول سواه ولكنه يُطْرح ويُتناسى لإيهام أن هذه الرماح من شأنها أن يكون منها الإجرار وحبس الألسُن عن النطق .

هذا هو الأصل الذي يفيده حذف المفعول هنا ، ولكن عبد القاهر يرى مع ذلك شيئا آخر يضاف إليه هو التعميم الذي يفيده الحذف هنا كما يفيده في قول طفيل السابق :

جزى الله عنا جعفرًا حين أزْلَقتْ ... بنا نعلنا في الواطئين فزلت

أبوْا أنْ يَمَلّونا ولوْ أن أمّنا ... تلاقي الذي لاقوه منّا لَمَلّت

هم خَلَطُونا بالنُّفُوس وأجْأوا ... إلى حُجَراتٍ أظلّت وأدفأت

فالحذف في (أجرت) في قول عمرو وفي (ملت وأظلت وأدفأت) في قول طفيل له علة أخرى تضاف إلى علته السابقة ، وهي أن هذه الأفعال لها مفاعيل معلومة ومقصودة ، ولكن عليك أن تتاساها وتتوفر عنايتك على إثبات معنى الفعل للفاعل على نحوٍ ما ، والعلة التي تضاف هي التعميم الذي يفيد زيادة في المبالغة ، لكن عبد القاهر يجتهد في توصيل ذلك إليك على طريقته في استحلاب التعبير واستلاب كل ما يمكن أن يؤخذ منه مما تنهض به دلالة التركيب من غير ضيق .

انظر إليه يقف بك عند الحذف في (أجرت) فيبين أنها فعل متعد ، ومعلوم أن الشاعر لو عداه لما عداه إلا إلى ضمير المتكلم (ولكن الرماح أجرتني) وأنه يستحيل أن يكون هنالك شيء يتعدى إليه لاستحالة أن يقول : فلو أن قومي أنطقتني رماحهم ثم يقول : ولكن الرماح أجرت غيري ، إذن فالمعنى

يلزمك بعدم ذكر المفعول وإخراجه إلى اللفظ لأن ذكره يوهم خلاف الغرض . كيف ؟

عليك أن تنظر فيما يمكن أن تفهمه من قول الشاعر (ولكن الرماح أجرت) من غير ذكر للمفعول مع أن هذا المفعول معروف ، وما يمكن أن تفهمه لو ذكر فقال : (أجرتني) وقبل هذا عليك أن تعرف غرض الشاعر وهو أن يثبت أنه كان من الرماح إجرار وحبس للألسن كل الألسن عن النطق ، وعلى هذا يمكنك أن تعود فتنظر فيما يمكن أن تفهمه .

انظر في قوله (أجرت) بالحذف تحقيق كامل لغرض الشاعر ولما يريد أن يثبته وهو لا يريد إلا أن يثبت أنه كان من الرماح إجرار وحبس لكل الألسن عن النطق ؛ لذا حذف المفعول ولم ينطق به لتخلُص العناية لإثبات الإجرار للرماح ويصحح أنه كان منها وتسلم بكليتها ، لذلك وفي حال ذكر المفعول فإن الصورة تختلف إذ لو قال : ولكن الرماح أجرتني لتناقض مع غرضه .

لأن هذا التعبير لا يقطع بأن الرماح كان منها إجرار وأن من شأنها أن تقطع الألسنة وأن تخرسها ، ولأوهم أن الذي عناه الشاعر بذكر مفعوله أنها أجرته هو وأخرسته لكنها لم تتجاوزه إلى غيره .

وعلى طريقة عبد القاهر تراه يفزع إلى اللغة يستنصر بها لصحة فهمه فيبين أن الفعل كثيرًا ما يذكر والغرض منه ذكر المفعول مثاله أنك تقول : أضربت زيدًا ؟ وأنت لا تنكر أن يكون من المخاطب ضرب ، وإنما تنكر أن يكون وقع الضرب منه على زيد وأن يستجيز ذلك أو يستطيعه . وهكذا وصل بك عبد القاهر إلى ما يريد أن يقوله في إقناع وإمتاع .

لكن هل توقف عبد القاهر عند هذا الحد ؟ لا إنما مضى يجيل نظره ويُردِّد فكره ، ليقع على ما لا يقع عليه غيره في دقته وعمق فكره ، واستبطانه لأغوار النصوص يفتق مغاليقها ، ويكشف أسرارها ويقع على كنوزها فيأتيك بالجديد الذي يروق ويمتع .

إنه هنا بعد أن أوقفك على السر وراء حذف المفعول وعدم ذكره لا في اللفظ ولا في التقدير ، وبين لك أن الذكر يخالف غرض الشاعر في أن يثبت للرماح الإجرار وقطع الألسنة والذكر (في أجرتني) ويوهم أنها أجرته هو ولم تتجاوزه إلى غيره تراه يضيف إلى ذلك شيئًا غير ما سبق أن ذكر من توفير العناية على إثبات الفعل ، فيبين أن ما كان من قومه من سوء بلاء وإحجام عن القتال وانكسار وهزيمة من شأنه أن يجرَّ نظراءه من الشعراء ويقطع ألسنتهم ويخرسها فلا تتكلم ، وأن هذا الذي حدث من قومه ما تحقق من قوم آخرين إلا خرس شاعرهم فلم يستطع نطقًا وقطع لسانه فلم يتكلَّم ، وهذا شيء آخر يلمحه الإمام لمحًا فيرصده ويسجله ويبين به الفرق بين (أجرت) و(أجرتني) ، (أجرت) هنا تجعل (الإجرار) قضية عامة في موقف كهذا الذي حدث من قبيلة الشاعر ينسحب على كل شاعر في كل قبيلة يحدث منها ما حدث من قبيلة الشاعر الأول من الإحجام عن القتال والخذلان والانكسار ، فما كان من قبيلة الشاعر من شأنه أن يجر كل لسان في كل قبيلة وأن يستمر هذا الإجرار وأن يبقى ، بخلاف ما لو قال (أجرتني) وذكر المفعول ، فإنه يجوز أن يوجد مثل ذلك في قوم آخرين فلا يجر شاعرهم .

ومضى عبد القاهر يدلل على صحة قوله فعقد موازنة بين ما قاله في (أجرت) بحذف المفعول وفي (أجرتني) بدون حذف ، وبين الفرق الذي تراه واضحًا بين قولك : (قد كان منك ما يؤلم) وبين (قد كان منك ما يؤلمني) ففي قولك : (قد كان منك ما يؤلم) أي ما الشأن في مثله أن يؤلم كل أحد وكل إنسان ، فينسحب الإيلام على الجميع كل ما من شأنه أن يتألم ، وفي قولك (قد كان منك ما يؤلمني) بإثبات المفعول عدم إفادة ذلك ، إذ إن ما يؤلمك قد لا يؤلم غيرك فليس يلزم أن الذي يؤلمك يؤلم سواك .

وهكذا ترى عبد القاهر يتخذ من هذه دليلا على تلك في براعة أخْمَلتْ كل من عداه ، ورؤية نافذة لا تتوفر لغير الإمام .

ودع ذا ، وانتقل مع الإمام إلى ما انتقل إليه هو في نصه الطويل الذي أثبتناه قبل هذه المحاولة التي نقصد من خلالها التعرف على منهج عبد القاهر في تعامله مع النصوص على قدر ما تيسر لنا من فهم لرائد ضخم عملاق يجب أن يكون منهجه هو السائد في الدرس البلاغي إن نشدنا البلاغة العالية وابتغينا فصاحة اللسان ، ونصاعة البيان ، إنه ينتقل إلى تعليل حذف المفعول في قول طفيل الغنوي لبني جعفر بن كلاب ويتوقف أولا أمام الحذف في قوله :

أبوا أن يملونا ولو أن أمنا تلاقي الذي لاقوه منا لملت

ويفرق بين عدم ذكر المفعول في قوله (ملت) وبينه لو ذكر فقيل : (لملتنا) فيلفت انتباهك إلى الأساس الذي يجب أن يكون محققًا في ذهنك وأن لا تتحرك إلى أية جهة إلا وهو في صحبتك ، فيبين أن هذا الفعل (ملت) له مفعول مقصود معلوم ، ولكنك تنسيه نفسك قصدًا لإثبات معنى الفعل لفاعله من غير أن يتعلق بمفعول معين تحقيقًا للمبالغة ، فيكون الفعل (ملت) هنا في قول الشاعر كما لو قلت : قد مل فلان تريد أن تقول : قد دخله الملال من غير ذكر لمفعول ، فكأنك تثبت له الملال ولا تقصد إلا أن تجعله من صفته ، ومع هذا فأنت تلمح في قول الشاعر :

أبوا أن يملونا ولو أن أمنا تلاقي الذي لاقوه منا لملت

شيئًا آخر يكون زائدًا على إثبات معنى الفعل لفاعله وتوفير العناية لذلك ، وهو بيان أن بني جعفر تحملوا في سبيل الرهط الذي زلت نعاله من المرهقات المضنيات حدًّا لو أن مثله توفر لكل أم لأصابها بالملال فما تحمَّله بنو جعفر يصل إلى الحد الذي يجعل كل أم في كل مكان يحدث لها مثل هذا أن تملَّ وتتبرَّم مع ما هو مركوز في طباع الأم وفي فطرتها من البر والعطف والرحمة ، وفي ذلك إشادة واضحة ببني جعفر الذين أكرموا الرهط المصاب ، وأنزلوه منزلة المهجة من القلب ، والنور من العين ، وكانوا أكثر برًّا به من كل أم مع كل ابن .

هـذا هـو المعنـى الإضـافـي الذي يدفع بـه الحـذف إلى صـدرك كمـا قـرره عبد القاهر ، ولو أنه ذكر المفعول وقال : (لملتنا) لقيـد الفعـل بمفعـول معـين فلا يحقق غرض الشاعر في إفادة معنى العموم ؛ لأن هـذا يـؤدي إلى أن يصـير المعنى (لو) لقيت أمنا ذلك لدخلها ما يملها منا فلا يتحقـق بالتقييـد العمـوم ، لأن ما يصيب أمهات الرهط بالملال قد لا يصيب كل الأمهات فلا تكون كـل أم بحيث تمل وتتبرم من كل ابن ، ومن ثَمَّ كان في الحذف ما لا يمكـن أن تجـده في الذكر .

ولا يغرنك ما تجده في قول الشاعر (أمنا) من قوله : ولـو أن أمنـا ، فتقـول إنها مشعرة بالذكر ؛ لأن المعنى الذي يريد أن يبعث به الشـاعر إلى وعيـك في هذا أن ذلك حكم كل أم مع أولادها .

وينتقل عبد القاهر إلى بيان الحذف في قول طفيل :

هـــم خلطونـــا بـــالنفوس وألجـــؤوا إلى حجـــرات أدفـــأت وأظلـــت

فيبين أن الغرض الأساسي هو إثبـات معنـى الفعـل لفاعلـه مـن غـير تقييـد بمفعول ، فيكون المعنى في قوله : أدفأت وأظلت أنها بهذه الصـفة ، وأن شـأنها الإدفاء والإظلال وأن مثلها من شأنها أن تدفئ وتظـل ، ولا يجـيء هـذا المعنـى إذا ذكر المفعول إذ لا تقول حجرات من شأن مثلها أن تـدفئنا وتظللنـا ، لأنـك حينئذ تكون قد قيدت الفعل بمفعول معين وأفسدت غرض الشاعر الذي يقصد العموم الذي يحقق المبالغة .

وبعد هذا الـذي طالعتـه هنـا مـن محاولـة إلقـاء الضـوء علـى مـنهج الإمـام وطريقته في تحليل النصوص وتبيين ما بين الدلالات اللغوية من فروق .

أرأيت إليه هنـا وقـد طـوّف بـك حـول جنـات معجبـة في فقهـه للنصـوص وجاس بك خلال ديارها ، وخاض بك في أحشائها ودواخلها ، وملأ يديك مـن خيراتها وعطائها ، وعلى هذا النحو يمكنك أن تراه في كـل موضـع كمـا رأيتـه

هنا وهو يصحبك وينتقل بك في كتابيه الدلائل والأسرار ، ومعهما الرسالة الشافية أقول : تستطيع أن تمضي مع الرجل في كل كتابته فتجدك أمام حجة في علوم اللسان ، وفي أسرار اللغة ، وفنون الأدب ، ولابد كي تنتفع بالإمام أن تصبر على طريقته في الأداء والتعبير ، وفي مراجعته للفكرة وفي كثرة ترديده للنظر لموضوعه ، والعودة إليه ، والإجالة فيه ولابد أن تضع في وعيك أن الرجل لامتلائه بأفكاره ، وسيطرتها على تفكيره ، وتملكها له ، واستحواذها على كل طاقاته ، لا يستطيع أن يتناساها ، أو يفلت من حصارها . إذ هي تلازمه في ليله ونهاره في رقدته ويقظته .

لذا قد تراه مشغولا عنها بها ، إذ بينما كنت تبصره ماضيًا في موضوع معين يعالج قضاياه ، وينطلق في تجلية غوامضه ، وكشف مضمراته ، دافعًا ما يعترض طريقه من شُبَه ، إذ فجأة تقفز إلى ذهنه فكرة تتصل بموضوع ربما ظن القارئ أن نفس الإمام قد أتت على كل شيء فيه ، وقتلته بحثًا فإذا به يعود إليه موثِّقًا أو مقوِّيًا وشارحًا بما صادفه في بعض مراحل الطريق .

بل قد ينتهي من الشاهد في الفكرة الواحدة يسلط عليها أشعة من ضوء علمه الباهر ويخلص إلى شاهد آخر ، ثم تراه يعود من جديد إلى ما قد كان فيه ينظِّر بين رؤيته وما سبق أن رآه ويضيف إلى رؤيته السابقة الجديدة الذي وقع عليها ، ذلك أن الفكرة التي يحملها في فكره يعاودها ، ويراجعها ، وينقب فيها ، ويقلِّب ، ويفحص ، ويفتش حتى تتولد في خياله ، وتتشعب في وجدانه ، وتنمو وتتكاثر ، ثم ينتهي إلى أدائها على طريقته ، وعلى منهجه ، وبلغته ، وقد تراها في بعض المواقف ملتوية غامضة لكن الرجل لوضوح الفكرة في ذهنه ، وإشراقها في نفسه وأدائه لها كما مثلت في خاطره ، يظن أنها عند قارئه على نفس المستوى التي هي عليه عنده من الوضوح والإشراق .

إنها عقلية جبارة ، ونفس متوقدة يقظى ترى أن الكلام الذي أمامها ليس مجرد كلام ، وإنما هو كلامان له ظاهر وباطن ، ظاهر يبدو من المدلول

اللغوي للألفاظ التي تحمله ، وباطن هو ما ينشأ من نظم الكلام ، ومن احتكاك الألفاظ بعضها ببعض وارتباط بعضها ببعض على نحو يكتسي المعنى معه ألوانا وصورًا تمتع وتخلب .

ومما يرى عبد القاهر أن الحذف فيه واضح للدلالة على أن الغرض إثبات معنى الفعل للفاعل ما ورد في قوله تعالى في سورة القصص : ﴿ وَلَمَّا وَرَدَ مَآءَ مَدْيَنَ وَجَدَ عَلَيْهِ أُمَّةً مِّنَ ٱلنَّاسِ يَسْقُونَ وَوَجَدَ مِن دُونِهِمُ ٱمْرَأَتَيْنِ تَذُودَانِ قَالَ مَا خَطْبُكُمَا قَالَتَا لَا نَسْقِى حَتَّىٰ يُصْدِرَ ٱلرِّعَآءُ وَأَبُونَا شَيْخٌ كَبِيرٌ ۝٢٣ فَسَقَىٰ لَهُمَا ثُمَّ تَوَلَّىٰٓ إِلَى ٱلظِّلِّ ﴾ (القصص:٢٣،٢٤) .

فأنت حين تراجع الآية تجد أن فيها حذفًا في أربعة مواضع إذ حذفت مفاعيل الأفعال الآتية : يسقون : تذودان ، ولا نسقي ، فسقى . المراد يسقون أغنامهم أو مواشيهم ، وامرأتين تذودان غنمهما أو مواشيهما ، وقالتا لا نسقي غنمنا ، فسقى لهما غنمها أو مواشيهما ، وقالتا لا نسقي غنمنا ، فسقى لهما غنمهما ، فالمفعول حذف في كل ذلك لتتوفر العناية على إثبات الفعل لفاعله .

فسيدنا موسى عليه السلام سقى لهما غنمهما حينما وجد هناك تزاحمًا على السقى وهما تحاولان السقي وتزودان أغنامهما من أجل ذلك فلو ذكر المفعول لأوهم أن موسى رق لحالهما فسقى لهما ؛ لأن الذي يسقي غنم مع ما في طبيعتها من التفلت وعدم القدرة على السيطرة عليها ، ولو كان الذود ذود شيء غير الغنم كالإبل لجاز أن يدعهما سيدنا موسى عليه السلام وهذا غير مراد ، فالفعل في المواضع الأربعة قد أتى به مطلقًا من غير تقييد بمفعول ليعلم أنه كان من الناس في تلك الحال سقى ، ومن المرأتين ذود وأنهما قالتا : لا نسقي حتى يصدر الرعاء ، وأنه كان من موسى عليه السلام بعد ذلك سقى ، أما ما كان المسقي أغنمًا أم إبلاً أم غير ذلك فخارج عن الغرض وموهم خلافه ؟

هذا والخطيب قد جعل الحذف في هذه المواضع على نحو الحذف في نحو قوله تعالى : ﴿ قُلْ هَلْ يَسْتَوِى ٱلَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَٱلَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ ﴾ (الزمر:٩) مما

يكون القصد فيه إلى نفس الفعل وتنزيله منزلة اللازم ، ولعل الذي ساعد الخطيب على ذلك أنه لا يقبل أن تكون هذه الأفعال الموجودة في الآية مطلقة كناية عنها مقيدة بمفعول مخصوص .

هذا والسكاكي يرى أن الحذف هنا إنما هو للاختصار ، وأيد السعد السكاكي في هذا ولم يوافق عبد القاهر على ما ذهب إليه ولا صاحب الكشاف وكان قد تابع عبد القاهر ووافقه على رأيه فقال : « وذهب صاحب المفتاح إلى أنه لمجرد الاختصار والمراد يسقون مواشيهم ، وتذودان غنمهما ، وكذا سائر الأفعال المذكورة في الآية ، وهذا أقرب إلى التحقيق لأن التزاحم لم يكن من جهة صدور الذود عنهما ، وصدور السقي من الناس بل من جهة ذودهما غنمهما ، وسقى الناس مواشيهم ، حتى لو كانتا تذودان غير غنمهما وكان الناس يسقون غير مواشيهم بل غنمهم مثلاً لم يصح الترحم مثلاً فليتأمل ففيه دقة اعتبرها صاحب المفتاح في كلام الشيخين[1] وغفل عنها الجمهور فاستحسنوا كلامهما » هذا وقد انتصر للسكاكي مع السعد السيد الشريف أيضًا)[2].

وفي تقديري أن ما ذهب إليه الإمام عبد القاهر من أن هنا مفعولاً مخصوصًا إلا أنه يجب إخفاؤه ، وإبعاده عن الوهم ، وإنساء النفس إياه لإيهام أن القصد إلى نفس الفعل هو الأحق بالفهم والأولى به ، ومما يقوي هذا أن ما ذكره السعد من أن علة سقي موسى لهما ورحمته بهما لم تكن هي الفعل ولكن من حيث تعلقه بالمفعول الذي ذكره ، وما دام الأمر كذلك وأن المقصود المفعول وليس الفعل ، فإنه كان يجب التصريح بهذا المفعول وعدم حذفه .

هذا ومن أغراض حذف المفعول إفادة تعلقه بمفعول معين ، وهذا الضرب يجب فيه تقدير المفعول إن عامًّا فعام وإن خاصًّا فخاص ، ويجب أن يوضع

---

(١) يقصد عبد القاهر والزمخشري .

(٢) المطول ص١٩٧ .

في التقدير أن الفعل المتعدي هنا باق على أصله لا ينزل منزلة اللازم كما سبق ، إنما تبدو الأهمية فيه من ناحية البحث عن سر الحذف ، والتعليل للمحذوف وبيان الغرض من عدم ذكره ، ولحذف المفعول أغراض منها :

التوضيح بعد الإبهام ، وهو طريق من طرق الأداء القولي المتميز إذ هو سبيل إلى التأثير في النفس بعد إتيانها من الجهة التي تحركها ، وتثير فيها اللهفة على أن تعرف ما أجمل لها وأبهم أمامها ، ذلك أن الشيء حين يأتي مجملا تتطلع النفس في شوق إلى توضيحه وتفسيره ، فإذا فسر لها فإنها تأنس به وتستريح إليه ويصادف منها مكانًا طيبًا وقبولا حسنًا ، وتجد هذا واضحًا في قول الله تعالى : ﴿ وَقُلِ ٱلْحَقُّ مِن رَّبِّكُمْ فَمَن شَآءَ فَلْيُؤْمِن وَمَن شَآءَ فَلْيَكْفُرْ ﴾ (الكهف:٢٩) أدر هذا القول الكريم في ذهنك وابحث عن مفعولي المشيئة فيه وستجد أنهما محذوفان والكلام على معنى : فمن شاء الإيمان فليؤمن ومن شاء الكفر فليكفر ، والسر وراء هذا الحذف هو التفصيل بعد الإجمال أو البيان بعد الإبهام .

ذلك أنه لما جاء قول الله تعالى : ﴿ فَمَن شَآءَ ﴾ كان ذلك إشارة دالة على أن هناك شيئا تعلقت به المشيئة ، ومن ثَمَّ تحركت أشواق النفس ومضت تتطلع في لهفة إلى معرفته والوقوف على سره ، فلما جيء بجواب الشرط هنأت وسعدت بعد أن وضح لها وكشف وعلم أنه (الإيمان) في الأول و(الكفر) في الثاني والمفعول الذي كشف به الغموض ، وأزيل معه الإبهام يشير إليه كل من الشرط والجواب غير أن الشرط يشير إليه إجمالاً ، والجواب يشير إليه تفصيلاً ، فكل من الشرط والجواب قد دلا على المفعول وإن كانت الدلالة في أحدهما مبهمة وفي الآخر واضحة .

ومن هنا كان البيان بعد الإبهام أوقع في النفس ، وأشد تأثيرًا ، ذلك أن السامع حينما يسمع قول الله تعالى : ﴿ فَمَن شَآءَ ﴾ تتعلق نفسه إلى ما تعلقت به المشيئة ، فإذا جاء بعد ذلك جاء والنفس تترقب قدومه في رغبة ولهفة

فيستقر فيها وتهنأ هي به وتسعد ، فالبيان بعد الإبهام على نحو ما رأيت يأتي فيما يأتي في فعل المشيئة إذا وقع شرطًا ولم يكن في تعلقه بمفعوله غرابة ، ففي قولك : لو شئت جئت أو لم أجئ ، فإنك متى قلت لو شئت علم السامع أنك علقت المشيئة بشيء فيقع في نفسه أن هنا شيئًا تعلقت به مشيئتك بأن يكون أو لا يكون ، فإذا قلت جئت أو لم أجئ عرف ذلك الشيء ، ومنه قول البحتري :

لو شئت لم تفسد سماحة حاتم ... كرمًا ولم تهدم مآثر خالد

يمدح ممدوحه بأنه بلغ في الكرم والمجد الغاية التي لا غاية فوقها ، والمراد لو شئت عدم إفساد سماحة حاتم لم تفسدها ، ولكنه حذف مفعول المشيئة للبيان بعد الإبهام ذلك أنه حينما قال : (لو شئت) ثارت أشواق السامع إلى أن يعرف ما تعلقت به المشيئة بعد أن علم من الشرط أن المشية هنا قد علقت بشيء ، فلما جاء جواب الشرط وضح أمامه هذا الشيء وظهر . يقول عبد القاهر : (فليس يخفى أنك لو رجعت إلى ما هو أصله فقلت : لو شئت أن لا تفسد سماحة حاتم لم تفسدها صرت إلى كلام غث وإلى شيء يمجه السمع ، وتعافه النفس ، وذلك أن في البيان إذا ورد بعد الإبهام وبعد التحريك له أبدًا لطفًا ونبلا لا يكون إذا لم يتقدم ما يحرك ، وأنت إذا قلت : لو شئت علم السامع أنك قد علقت المشيئة في المعنى بشيء ، فهو يضع في نفسه أن هاهنا شيئًا تقتضي مشيئته له أن يكون ، أو أن لا يكون ، فإذا قلت لم تفسد سماحة حاتم عرف ذلك الشيء)[1] .

ومثله قول طرفة في ناقته :

وإن شئت لم تُرْقِلْ وإن شِئْتُ أَرْقَلَتْ ... مَخَافَةَ مَلْوِيٍّ من القد مُحْصَدِ

(١) دلائل الإعجاز ص١٠٨ المنار .

والإرقال : سرعة سير الناقة ، والقد : السوط ، والمُحْصَدِ : كالملوي المفتول ، يريد لو شئت عدم إرقالها وإن شئت إرقالها أرقلت وأسرعت مخافة سوطه المجدول المفتول .

ومنه قول البحتري :

لو شِئْتَ عُدْتَ بِلاد نَجْدٍ عَوْدَةً فَحَلَلْتَ بين عقيقِهِ وزَرُودِهِ

عقيق وزرودها : موضعان منها ، والمعنى : لو شئت العودة عدت بلاد نجد ، ومثله قول عبد الله بن شبرمة :

لو شِئْتَ كنتَ ككُرْزٍ في عَبادَتِه أو كابْنِ طارقَ حوْلَ البيتِ والحَرَمِ

أراد لو شئت أن أكون ككرز في صلاحه كنت ككرز .

هذا وضابط هذا الحذف أن يقع فعل المشيئة شرطًا ، فيكون مفعول الجواب دليلا عليه ، ومثل فعل المشيئة في ذلك كل ما في معناه مثل لو أردت ، ولو أحببت ونحو ذلك .

والحذف في كل ما سبق حذف يجود به الكلام وتروق به العبارة ، وتتخلص من الفاضل ولو أنك ذكرت المفعول هنا لأذهبت الماء والرونق وخرجت إلى كلام غث ولفظ رث على حد تعبير الإمام .

لكنك قد تجد الكلام لا يستقيم إلا على ذكر المفعول ، إذا كان هذا المفعول من الأمور التي تبعث على الاستغراب مما يحوج ذلك إلى اطمئنان القلوب وليس هناك وسيلة إلى اطمئنان القلب إلا بهذا الذكر ، فالمفعول إذا كان في تعلقه بفعل المشيئة ونحوه غرابة فالحسن للذكر لتقرره في نفس السامع ولتؤنسه به ، يقول الرجل يخبر عن جاهه وأنه من الوجهاء المقدمين : لو شئت أن أرد على الأمير رددت ، وإن شئت أن ألقاه كل يوم لقيته ، قال الشاعر يرثي ولده :

لو شِئْتُ أن أبكي دمًا لبكيته عليه ولكن ساحة الصبر أوسع

فالشاعر يريد أن يقول أن فجيعته في ولده قد أرمضت أحشاءه ، وأنضجت كبده ، وأن فقد ولده قد خلف الظلمة في عينه ، والحسرة في فؤاده مما يستوجب بكاءه عليه بالدم وأنه لو شاء لفعل لكنه يستعصم بالصبر ، ويستعين بالتأسي ، فالشاعر كان يمكن أن يقول : لو شئت بكاء الدم عليه لبكيت ، وإنما فعل الشاعر فلم يسلك طريق الحذف لأن مما يثير الدهش ، ويبعث على الاستغراب أن يكون هناك من يبكي دمًا لهذا نحى الحذف ، وحقق الذكر للمفعول لغرابة تعلق فعل المشيئة به .

وقد يترك الشاعر الحذف ، ويصرح بذكر المفعول ، ليس لأن هذا المفعول مستغرب ، بل لأن ما وراءه لا يدل عليه ولا يوضحه ، فالثاني لا يصلح بيانًا وتفسيرًا للأول كقول الجوهري :

فَلَمْ يُبْقِ مِني الشوقُ غيرَ تَفَكُّرِي فلو شئتْ أَنْ أَبْكِي بكيتُ تفكُّرا

فمفعول المشيئة هو مطلق بكاء في الأول ، وبكاء التفكر في الثاني ، والشاعر لم يقل لو شئت بكيت تفكرًا ؛ لأنه لو قال ذلك لكان معناه أن الشاعر حينما يريد بكاء التفكر يبكيه ، وهذا غير مراده ، لأن له غرضًا لا يتم إلا بذكر المفعول إذ أصبح غير قادر على البكاء بالدموع بعد أن جف ماء العيون ، وذهب ماء الحياة فمن أين تأتي دموعه ؟ ولو عصر عينيه ليأتي منهما دمع لما وجده .

إن الشاعر الذي نحل جسده ، ورق جسمه ، ووهنت عظامه حتى لم يعد فيه غير خواطر تجول لو استنجد بالدمع فإن الدمع لا ينجده بعد أن جف ماء الحياة فيه فمن أين تأتي عيناه بالدموع ؟

إن الشاعر الذي أفناه النحول بعد أن ذهب الشوق بكل شيء وبقي التفكر وحده يفترس وجوده ، ويعتصر كيانه على إثر طعنة الدهر المصمية ، ورميته المروعة لو شاء أن يبكي على ولده فإنما يبكي عليه التفكر .

فالبكاء الذي أراد إيقاع المشيئة عليه مطلق مبهم غير معدي إلى التفكر ، والبكاء الثاني إنما هو مقيد بمفعول هو التفكر ، وإذا كان الأمر كذلك صار الثاني كأنه شيء غير الأول ، وجرى مجرى أن تقول : لو شئت أن تعطي درهمًا أعطيت درهمين في أن الثاني لا يصلح أن يكون تفسيرًا للأول [1].

وعليه نفهم أن مفعول المشيئة في الأول وهو مطلق البكاء وفي الثاني وهو بكاء التفكر حقيقة في الأول ، ومجاز في الثاني ومن ثَمَّ فلا يصح حذفه من الأول لأن الثاني لا يصلح بيانًا له ، ولا دليلا عليه ، فمفعول المشيئة إذا كان في تعلق المفعول به غرابة أو كان الثاني المذكور في الجزاء لا يصلح تفسيرًا له فإنه يذكر .

وقد يحذف المفعول لدفع إبهام غير المراد كما في قول البحتري :

وكم ذُدْتَ عنِّي من تحَامِلُ حادِثٍ وسَوْرَةِ أيامٍ حززْنَ إلى العظْمِ

نحن هنا أمام شاعر يمدح ممدوحه ، ويثني عليه فيبالغ في الثناء فممدوحه يدفع عنه كوارث الدهر ، وفجائع الزمان ، والشاعر الذي يمدح ممدوحه بعد أن ممدوحه تناصرت عليه شدائد المحن ، وعظائم الأهوال وممدوحه هو الذي يدفع عنه هذه العوادي العاتية ، ويذود عنه سورتها القاصمة ، إذن فالبحتري يصور هذه القصائم ليخص بغاية المديح أبا صقر الشيباني الذي يدفع عنه هذه العاديات ، ويرد عنه طغيان الأيام التي ضربت فأوجعت ورمت فأصابت وأدمت .

وانظر كيف صور لك بلوغ كوارث الأيام ، وشدتها المدى البعيد بهذه الكناية الواصفة (حززن إلى العظم) وماذا بعد تقطيع اللحم والوصول إلى العظم ، وإعمال المدي فيه . إن سورة الأيام التي حزت لم تكن سورة ضعيفة حزت ظاهر اللحم كله فى وحشية رهيبة حتى وصلت إلى العظم ، لقد حذف

---

(١) انظر دلائل الإعجاز ص١١٠ المنار .

المفعول في قوله حززن إلى العظم حتى لا يدور في خلد السامع أو يتوهم قبل ذكر ما بعده أن الحز كان في ظاهر اللحم ، أو أنه قطع بعضه ولم يصل إلى العظم وهو غير مراد ، بل المقصود أن الحز تخطى اللحم وتجاوزه حتى بلغ العظم ووصل إليه فترك ذكر (اللحم) المفعول ليبرئ السامع من هذا الوهم ، ويصور في نفسه من أول الأمر أن الحز مضى في اللحم حتى لم يرده إلا العظم وذلك أدل بمقام المدح ، وأبلغ في بيان إحسان الممدوح الذي دفع هذه الأهوال العظام .

يقول عبد القاهر تعليقًا على هذا البيت : (الأصل لا محالة حززن اللحم إلى العظم إلا أن في مجيئه به محذوفًا وإسقاطه له من النطق ، وتركه في الضمير مزية عجيبة ، وفائدة جليلة ، وذلك أن من حذق الشاعر أن يوقع المعنى في نفس السامع إيقاعًا يمنعه به من أن يتوهم في بدء الأمر شيئا غير المراد ثم ينصرف إلى المراد .

ومعلوم أنه لو ظهر المفعول فقال : وسورة أيام حززن اللحم إلى العظم لجاز أن يقع في وهم السامع أن يجيء إلى قوله (إلى العظم) أن هذا الحز كان في بعض اللحم دون كله وأنه قطع ما يلي الجلد ولم ينته إلى ما يلي العظم ، فلما كان كذلك ترك ذكر اللحم ، وأسقطه من اللفظ ليبرئ السامع من هذا ويجعله بحيث يقع المعنى منه في أنف الفهم ، ويتصور في نفسه من أول الأمر أن الحز مضى في اللحم حتى لم يرده إلا العظم ، أفيكون دليل أوضح من هذا وأبين وأجلى في صحة ما ذكرت لك من أنك قد ترى ترك الذكر أفصح من الذكر ، والامتناع من أن يبرز اللفظ من الضمير أحسن للتصوير »[1]؟

ويحذف المفعول لأن المتكلم أراد أن يذكره ثانيًا على صريح لفظه إظهارًا لكمال العناية بوقوعه عليه كقول البحتري أيضًا :

---

(١) انظر دلائل الإعجاز ص١١٤ والمراد بأنف الفهم : أوله .

قد طلبنا فلم نجد لك في السؤ ددد والمجد والمكارم مثلا

أي قد طلبنا لك مثلا ، فحذف المفعول (مثلا) لإيقاع الفعل المنفي على صريح لفظ (المثل) إذ لو ذكره لكان المناسب (لم نجده) فالشاعر يتحدث عن الممدوح فبين أنه لا شبيه له في السؤدد والمجد والمكارم ، ثم إنه لو ذكر المفعول فقال : (طلبنا مثلا) لضاءل ذلك من قدر المدح ولأشعر بجواز وجود مثيل له ، لذلك كان الحذف أليق بالمبالغة في التأدب مع الممدوح تعظيمًا له ، ثم إنك تلمح أيضًا هنا التوضيح بعد الإبهام .

يقول الخطيب ولأجل هذا المعنى بعينه قال ذو الرمة :

ولم أمدحْ لأرضيه بشعري لئيمًا أن يكون أصاب مالاَ

فإنه أعمل الفعل الأول الذي هو ـ أمدح ـ في لفظ اللئيم ، والثاني الذي هو ـ أرضى ـ في ضمير اللئيم ، لأن غرضه نفى مدْح اللئيم صريحًا دون الإرضاء)[1] ويحذف المحذوف أيضًا لقصد التعميم مع الاختصار وإنما كان لابد من ذكر الاختصار ، لأن التعميم يمكن أن يستفاد مع ذكر المفعول بصيغة العموم ، ومثال ما جاء فيه المفعول محذوفًا فأفاد التعميم مع الاختصار : قد كان منك ما يسر أي كل أحد ، قال تعالى : ﴿ وَٱللَّهُ يَدْعُوٓاْ إِلَىٰ دَارِ ٱلسَّلَٰمِ ﴾ (يونس:٢٥) أي يدعو كل أحد .

وقد يحذف المفعول ويكون الغرض من الحذف الاختصار كقولك : أصغيت إليه أي أذني ، وأغضيت عنه أي عيني ، ومثله في إرادة الاختصار قوله تعالى : ﴿ وَإِذَا رَأَوْكَ إِن يَتَّخِذُونَكَ إِلَّا هُزُوًا أَهَٰذَا ٱلَّذِى بَعَثَ ٱللَّهُ رَسُولاً ﴾ (الفرقان:٤١) الأصل أهذا الذي بعثه الله رسولا ، ومثله قوله تعالى : ﴿ رَبِّ أَرِنِىٓ أَنظُرْ إِلَيْكَ ﴾ (الأعراف:١٤٣) أي ذاتك .

---

(١) بغية الإيضاح ٢٢٢/١ .

وقد يكون حذف المفعول بسبب استهجان التصريح بذكر اسمه ، كما في قول السيدة عائشة رضى الله عنها ، أنها قالت : (ما رأيت منه ولا رأى مني) تعني العورة ، ولعل فيه تنبيهًا إلى ضرورة ستر العورة ليتوافق الستر اللفظي مع الستر الحسي .

وقد يكون الغرض من حذف المفعول رعاية الفاصلة ، أي المحافظة عليها كقوله تعالى : ﴿ وَٱلضُّحَىٰ ۝ وَٱلَّيْلِ إِذَا سَجَىٰ ۝ مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَىٰ ﴾ (الضحى:١-٣) أي وما قلاك ، كذا قال الخطيب : فالمفعول محذوف مراعاة للفاصلة حتى تتوافق مع ما قبلها وما بعدها ، وقيل إن الحذف هنا لترك مواجهته عليه السلام بإيقاع لفظ (القلى) على ضميره ، ولا يقال ولم ذكر مفعول التوديع فقال : (ما ودعك) أليس يفهم من التوديع معنى الكراهة ؟

والحقيقة أن لفظ (ودع) ليس كلفظ (قلى) إذ التوديع ليس كالكراهة لأن التوديع ذائع مشهور بين الناس ، وما يجري بين الأحبة من توديع بعضهم لبعض أمر ذائع معروف بل هو مرغوب محبوب إذ لا يعاب أن يودع الأحباب بعضهم بعضًا ، وقال صاحب الكشاف : حذف المفعول في مثل هذا للاختصار اللفظي لأنه معلوم[1] .

وهناك من يرى أن الحذف لرعاية الفاصلة علة لفظية لا ينبغي أن تكون هدفًا للبيان القرآني الذي أقيم على مراعاة المعاني لا الألفاظ ، فتعليل الحذف ليس من المقبول عند هؤلاء وإنما يجب أن يكون الحذف لمقتضى معنوي بلاغي يقوى به الأداء اللفظي دون أن يكون الزخرف الشكلي هو الأصل ، ولو كان البيان القرآني يتعلق بمثل هذا لما عدل عن رعاية الفاصلة في آخر سورة الضحى : ﴿ فَأَمَّا ٱلْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ ۝ وَأَمَّا ٱلسَّآئِلَ فَلَا تَنْهَرْ ۝ وَأَمَّا بِنِعْمَةِ رَبِّكَ فَحَدِّثْ ﴾ وليس في الصورة كلها تاء فاصلة بل ليس فيها حرف التاء على

(١) انظر التلخيص في علوم البلاغة بشرح البرقوقي صـ ١٣٢ .

الإطلاق ، لم يقل تعالى فخبر لتتفق الفواصل على مذهب أصحاب الصنعة ومن يتعلقون به .

على أن هناك من يعتقد أن القرآن حين يراعي الفاصلة إنما يحفظ وسيلة من أقوى وسائله في التأثير ، لأن رنين الكلمات ، وجرسها وتوافق نَغَمِهِ تتغلغل في النفس والضمير وتسمو بالروح إلى آفاق قدسية ، ومما يوثق هذا أن أسلوب القرآن لا يبالي أحيانًا بالمخالفة ليحفظ هذا النغم وقد ذكر من ذلك إلحاق (الألف) في (الظنونا) في قوله تعالى : ﴿ وَتَظُنُّونَ بِٱللَّهِ ٱلظُّنُونَا ﴾ (الأحزاب:١٠) ومثله في قوله عز وجل : ﴿ فَأَضَلُّونَا ٱلسَّبِيلَا ﴾ (الأحزاب:٦٧) وقوله سبحانه : ﴿ وَأَطَعْنَا ٱلرَّسُولَا ﴾ (الأحزاب:٦٦) وإلحاق هاء السكت في قوله : (ما هية) في سورة القارعة : ﴿ وَمَآ أَدْرَىٰكَ مَا هِيَهْ ﴾ (القارعة:١٠) ؟ ﴿ نَارٌ حَامِيَةٌۢ ﴾ وقد عدلت هذه الهاء مقاطع الفواصل في هذه السورة ، على أن الذين يرفضون تعليل الحذف برعاية الفاصلة لأن القرآن عدل عن رعاية الفاصلة في آخر سورة الضحى ولو كان البيان القرآني يتعلق بمثل هذا الزخرف الشكلي لما عدَّل ووقعوا في غفلة لأن السياق القرآني هو الذي يقضي بالرعاية أو عدم الرعاية .

فالقرآن الكريم يحرص على التناغم الصوتي حين يقتضيه السياق ولذلك تراه واقعًا في الآيات التي تصف أحداثًا أو شعورًا أو أفكارًا من نوع متوهج على اختلاف الدرجة في ذلك)[1].

ولاشك أن التناسق الإيقاعي في القرآن الكريم مما لا يمكن جحده أو إنكاره وهو ينهض بأداء غرضه في وضوح وظهور ، ذلك أن القيم الصوتية ليست شيئًا بعيدًا عن جو المعنى وإنما هي داخلة في تأسيسه ، فالحكم عليها بأنها شكل أو زخرف فيه إبعاد لجانب مهم يجب أن يتوفر على أحسن مستوى

---

(١) انظر خصائص التراكيب ص٢٨٧-٢٩٠ .

في الكلام المبين حتى يؤدي وظيفته في التبليغ والتأثير ، على أننا يجب أن نبحث في السياق الذي وردت فيه الفاصلة عن سرٍ لمجيئها على ما جاءت عليه يقوَى به التناسق الإيقاعي ويشتد ، فالملاحظ أن مكان الفاصلة من السورة هي مكان القافية من البيت لبنة متميزة في بناء هيكل السورة على أنها تأتي مستقرة في مكانها ، مطمئنة في سياقها ، لا ينبو بها موضعها يتعلق معناها بمعنى الآية كلها إذ تؤدي جزءًا من معناها ، على أن الموسيقى تتنوع بتنوع الغرض ، وتختلف باختلاف الموضوع فهي تلين أو تشتد أو تهدأ أو تهيج أو تقوي أو ترق ، ففي القرآن إيقاع موسيقي متعدد الأنواع يتناسق مع الجو ، ويؤدي وظيفة أساسية في البيان [1] .

* * *

(١) التصوير الفني في القرآن الكريم ص٨٤ .

تقديم المعمول على العامل

الأصل في العامل أن يتقدم على معموله ، وقد يعكس الأمر فيقدم المعمول على العامل لأغراض بلاغية .

تقديم المفعول :

يقدم المفعول على الفعل لغرض هو :

إفادة التخصيص : أي قصر الفعل على معموله بحيث لا يتعداه إلى غيره ، ولا يتجاوزه إلى سواه . قال تعالى : ﴿ إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ﴾ فالمعنى نخصك بالعبادة والاستعانة لا نعبد غيرك ولا نستعين إلا بك . يقول الزمخشري : تقديم المفعول لقصد الاختصاص ... والمعنى نخصك بالعبادة ونخصك بطلب المعونة [1] .

ويقول الدسوقي : أي نجعلك دون كل موجود مخصوصًا بالعبادة والاستعانة على جميع المهمات أو على أداء العبادة ، وهذا المعنى يفيد أن التقديم للاختصاص [2] .

وفي تقديم المفعول نحو : محمدًا لقيت قصر اللقاء على محمد ، فإن كان هناك من يعتقد أن اللقاء كان مع على وليس مع محمد فالقصر قصر قلب ، وإن كان هناك من يعتقد أن عليًا شارك محمدًا في اللقاء فالقصر قصر إفراد فلا خلاف بين المتكلم وبين المخاطب في وقوع الفعْل المذكور في الكلام وإنما الخلاف فيمن وقع منه الفعل ، ومن ثَمَّ فإنه لا يصح أن تقول في مجال الرد على من اعتقد أنك لقيت محمدًا (ما محمدًا لقيت ولا غيره) لأن تقديم

---

(١) الكشاف ٦١/١ .

(٢) شروح التلخيص ١٥٢/٢ .

المفعول يفيد وقوع الفعل اللقاء على غير محمد قضاء لحق الاختصاص ، وقولك ولا غيره ينفي وقوع اللقاء على غير محمد ، فيكون منطوق (ولا غيره) يناقض مفهوم (ما محمدًا لقيت) وكذلك لا يصلح أن تقول : (ما زيدًا أهنت لكن أكرمته) في مقام الرد على من اعتقد أنك أهنت زيدًا ، لأن تقديم المفعول يفيد وقوع الإهانة منك على غير (زيد) إذا الفعل قائم لا خلاف حول حصوله (الإهانة) تحقيقًا لمعنى الاختصاص ، والاستدراك بقولك (لكن) يفيد أن الخلاف في وقوع الفعل وفي هذا تعارض ؛ لأن النزاع في متعلق الفعل المذكور هل هو زيد أو غيره ؟

وليس النزاع في الفعل نفسه هل هو الإهانة أو الإكرام ، ولذلك فالصحيح أن يقال : (ما زيدًا أهنت لكن عليًا) .

لكن إذا قدمت الفعل فقلت أهنت زيدًا ، أو ما أهنت زيدًا فلا يفيد الكلام أكثر من إثبات الإهانة لزيد أو نفيها عنه ولا تعرض لغيره بإثبات أو نفي ولا يدل على أن الفعل مسلَّم متفق عليه بين المتكلم والمخاطب ، ولذا يصح أن تقول : (أهنت زيدًا وغيره) و(ما أهنت زيدًا ولا غيره) كما يصح أن تقول : (ما أهنت زيدًا لكن أكرمته) وأن تقول : (أهنت زيدًا ولم أكرمه) لأن الكلام حينئذ في الفعل لا في المفعول .

ومثل المفعول في أن التقديم يفيد في الاختصاص سائر المتعلقات ، قال تعالى : ﴿ وَلَئِن مُّتُّمْ أَوْ قُتِلْتُمْ لَإِلَى ٱللَّهِ تُحْشَرُونَ ﴾ (آل عمران:١٥٨) أي إليه لا إلى غيره، يقول الدسوقي: التقديم للاختصاص واستفيد مما تقرر أن لا عبادة وأنه لا استعانة لغيره وأن لا حشر لغيره[1] ومثل ذلك في إفادة الاختصاص قولك : في الدار صليت ، راكبًا جئت .

---

(١) حاشية الدسوقي على شروح التلخيص ١٥٣/٢ .

هذا وإنما يفيد تقديم المفعول ونحوه من سائر المتعلقات الاختصاص عند قصده إذا لم يشتغل الفعل بضمير الاسم السابق ، فإن اشتغل به احتمل التخصيص والتقوى حسب تقدير الفعل المحذوف تقول : محمد أكرمته فإن قدر الفعل المحذوف قبل المفعول أي أكرمت محمدًا أكرمته لم يفد الكلام التخصيص ، وإن أفاد التأكيد من حيث يشعر تقديم الفعل بأن للمفعول عاملا مقدرًا فكأنه ذكر مرتين ، وإن قدر الفعل بعد المفعول وأريد الاختصاص أفاده لوجود شرطه وهو التقديم ، وإفادة التخصيص من التقديم أمر غالب ، ويفيد معه الاهتمام بالمقدم ، ومما هو واضح في بيان ذلك قوله تعالى : ﴿ بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ ﴾ فتقديم الجار والمجرور للاختصاص وللاهتمام معًا لأن في الآية ردًا على من كانوا يبدءون باسم اللات ، كما يقدم المعمول إذا كان محلاً للإنكار كقوله تعالى : ﴿ قُلْ أَغَيْرَ ٱللَّهِ أَبْغِي رَبًّا وَهُوَ رَبُّ كُلِّ شَيْءٍ ﴾ (الأنعام:١٦٤) فمحل الإنكار هو (غير الله) في اتخاذ (رب) إذ الاستفهام في الآية واقع على معنى أن يكون غير الله بمثابة أن يتخذ وليًا ، فهو لا ينكر عليهم أن يكون لهم ولي وإنما ينكر عليهم أن يكون هذا الولي غير الله ، يقول الإمام عبد القاهر : (تقديم الاسم المفعول يقتضي أن يكون الإنكار في طريق الإحالة والمنع من أن يكون بمثابة أن يضرب ، أو بموضع أن يجترأ عليه ويستجاز ذلك فيه ومن أجل ذلك قدم (غير) في قوله تعالى : ﴿ قُلْ أَغَيْرَ ٱللَّهِ أَتَّخِذُ وَلِيًّا ﴾ (الأنعام:١٤) وقوله عز وجل : ﴿ قُلْ أَرَءَيْتَكُمْ إِنْ أَتَىٰكُمْ عَذَابُ ٱللَّهِ أَوْ أَتَتْكُمُ ٱلسَّاعَةُ أَغَيْرَ ٱللَّهِ تَدْعُونَ ﴾ (الأنعام:٤٠) وكان له من الحسن والمزية والفخامة ما تعلم أنه لا يكون لو أخر فقيل : (قل أأتخذ غير الله أتخذ وليًا وأتدعون غير الله ؟) .

وذلك لأنه قد حصل بالتقديم معنى قولك : أيكون غير الله بمثابة أن يتخذ وليًا ؟ وأيرضى عاقل من نفسه أن يفعل ذلك ؟ وأيكون جهل أجهل وعمى أعمى من ذلك ؟

ولا يكون شيء من ذلك إذا قيل : أأتخذ غير الله وليًّا لأنه حينئذ يتناول[1] الفعل أن يكون فقط ولا يزيد عن ذلك فاعرفه ، وكذا الحكم في قوله تعالى : ﴿ أَبَشَرًا مِّنَّا وَٰحِدًا نَّتَّبِعُهُۥٓ ﴾ (القمر:٢٤) وذلك أنهم بنوا كفرهم على أن من كان مثلهم بشرًا لم يكن بمثابة أن يتبع ويطاع وينتهي إلى ما يأمر ويصدق أنه مبعوث من الله تعالى ، وأنهم مأمورون بطاعته»[2] ومثل ذلك قول الشاعر :

أكل امرئ تحسبين امرأ ونار توقد بالليل نارًا

ينكر عليها التسوية بين الناس وعدم التفرقة بين حسن وقبيح ورؤيتها كل نار توقد نار كريم معطاء ، وقد يكون تقديم المفعول للاهتمام به ، مثل الكتابَ لزمتُ ، والتعجيل بالتبرك كقولك : محمدًا اتبعت .

تقديم بعض المعمولات على بعض :

يقدم بعض المعمولات على بعض لأغراض منها :

١- أن الأصل في ذلك هو التقديم ، ولا مقتضى للعدول عنه ، كقولك : ضرب محمد عليًّا ، فإن الأصل هنا أن يتقدم الفاعل على المفعول وقد تقدم بناء على هذا ؛ إذ إن الفاعل رتبته أن يتقدم لأنه عمدة في الكلام ، لا يضحى به ولا يستبدل بغيره ، أما المفعول فإن رتبته التأخر عن الفاعل .

٢- أن يكون ذكر المقدم هو الأصل بأن يكون تعلق الفعل بذلك المقدم هو المقصود كما إذا خرج خارج على السلطان ، وعاث في البلاد الفساد ، وكثر منه الأذى والقتل ، وأردت أن تخبر بقتله فتقول : قتل الخارجيَّ فلانٌ بتقديم الخارجيَّ المفعول ، إذ ليس للناس فائدة في أن يعرفوا قاتله ، وإنما الذين يريدون علمه هو وقوع القتل عليه ليخلصوا من شره ، كما يقدم الفاعل على المفعول إذا كان الغرض معرفة وقوع الفعل ممن وقع منه

---

(١) أي أن الإنكار يتناول أن يكون الفعل .

(٢) دلائل الإعجاز ص٨٢ المنار .

لا وقوعه على من وقع عليه ، كما إذا كان رجل ليس له بأس ولا يقدر فيه أن يقتل ، فقتل رجلا وأردت أن تخبر بذلك ، فتقول : قتل فلان رجلا ، بتقديم القاتل لأن الذي يعني الناس من شأن هذا القتل ندرته وبعده من الظن ومعلوم أنه لم يكن نادرًا ولا بعيدًا من حيث كان واقعًا على من وقع عليه بل حيث كان واقعًا ممن وقع منه وعليه قوله تعالى : ﴿ وَلَا تَقْتُلُوٓاْ أَوْلَـٰدَكُم مِّنْ إِمْلَـٰقٍ نَّحْنُ نَرْزُقُكُمْ وَإِيَّاهُمْ ﴾ (الأنعام:١٥١) وقوله جل شأنه : ﴿ وَلَا تَقْتُلُوٓاْ أَوْلَـٰدَكُمْ خَشْيَةَ إِمْلَـٰقٍ نَّحْنُ نَرْزُقُهُمْ وَإِيَّاكُمْ ﴾ (الإسراء:٣١) قدم المخاطبين في الأول دون الثانية ، لأن الخطاب في الأول للفقراء بدليل قوله تعالى : ﴿ مِّنْ إِمْلَـٰقٍ ﴾ فكان رزقهم أهم عندهم من رزق أولادهم ، فقدم الوعد برزقهم على الوعد برزق أولادهم .

الخطاب في الثانية للأغنياء بدليل قوله ﴿ خَشْيَةَ إِمْلَـٰقٍ ﴾ فإن الخشية تكون ممن لم يقع فكان رزق أولادهم هو المطلوب دون رزقهم ؛ لأنه حاصل فكان أهم ، فقدم الوعد برزق أولادهم على الوعيد برزقهم[1].

٣- أن يكون في تأخير المعمول إخلال بالمعنى المراد كما في قوله تعالى : ﴿ وَقَالَ رَجُلٌ مُّؤْمِنٌ مِّنْ ءَالِ فِرْعَوْنَ يَكْتُمُ إِيمَـٰنَهُۥٓ ﴾ (غافر:٢٨) قدم هنا قوله تعالى : ﴿ مِّنْ ءَالِ فِرْعَوْنَ ﴾ على قوله تعالى : ﴿ يَكْتُمُ إِيمَـٰنَهُۥٓ ﴾ لأنه لو عكس الوضع فقال : (رجل مؤمن يكتم إيمانه من آل فرعون) لتوهم أن (من آل فرعون) صلة (يكتم) أي متعلق به وفي هذا إخلال بالمعنى المقصود لأنه لا يفهم حينئذ أن ذلك الرجل كان من آل فرعون ، مع أن الغرض بيان أنه منهم .

٤- وقد يكون تقديم بعض المعمولات ناظر لأهميتها بالنسبة للمخاطب كقوله تعالى : ﴿ ٱلَّذِى جَعَلَ لَكُمُ ٱلْأَرْضَ فِرَٰشًا وَٱلسَّمَآءَ بِنَآءً وَأَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ

---

(١) التلخيص ص١٣٦ ، شرح عبد الرحمن البرقوقي .

﴿ مَآءً فَأَخْرَجَ بِهِۦ مِنَ ٱلثَّمَرَٰتِ رِزْقًا لَّكُمْ ﴾ (البقرة:٢٢) فقدم خلق الأرض وبسطها لأنها مكان الإنسان ومستقره ومنلقبه ومفترشه ، وجاء خلق السماء لأنها كالقبة المضروبة والخيمة المطبقة على هذا القرار ، ثم أنزل الله الماء من السماء على الأرض لتهتز وتربو وتخرج للناس أقواتهم وما تستمر به حياتهم ، وحياة الكائنات ، فاستوجب هذه النعم الإيقان بخالق الكون والإقرار بالشكر له [1].

٥- أن يكون في تأخير المفعول إخلال بالتناسب بين الفواصل[2] كما في قوله تعالى : ﴿ فَأَوْجَسَ فِى نَفْسِهِۦ خِيفَةً مُّوسَىٰ ﴾ (طه:٦٧) قدم الجار والمجرور والمفعول به على الفاعل ليتحقق التناسب بين الفواصل المختومة بالألف حتى تكون على نسق واحد . فإنه لو أخر (في نفسه) عن (موسى) ؛ فات تناسب الفواصل ؛ لأن قبله : (يخيل إليه من سحرهم أنها تسعى).

٦- وقد يكون التقديم ناظرًا إلى الأسبقية في الفضل كما في قوله تعالى : ﴿ وَأَذِّن فِى ٱلنَّاسِ بِٱلْحَجِّ يَأْتُوكَ رِجَالًا وَعَلَىٰ كُلِّ ضَامِرٍ يَأْتِينَ مِن كُلِّ فَجٍّ عَمِيقٍ ﴾ (الحج:٢٧) قدم الرجالة لأنهم أفضل منزلة عند الله لما يعانون في الحج من الجهد والمشقة ، وقد أحَسَّ ابن عباس بما في هذا التقديم ، فقال : وددت لو حججت راجلاً ؛ فإن الله قدم الرجالة على الركبان في القرآن .

وعلق صاحب البرهان على قوله تعالى : ﴿ يَأْتُوكَ رِجَالًا وَعَلَىٰ كُلِّ ضَامِرٍ ﴾ بقوله : والذين يأتون على الضامر من البعيد ويحتمل أن يكون من التقديم بالشرف ؛ لأن الأجر في المشي مضاعف ، وأما قوله تعالى في سورة

---

(١) الكشاف ٢٢٣/١ .

(٢) البرهان في علوم القرآن للزركشي ٢٣٥/٣ .

البقرة ﴿ فَإِنْ خِفْتُمْ فَرِجَالاً أَوْ رُكْبَانًا ﴾ (البقرة:٢٣٩) مع أن الراكب متمكن من الصلاة أكثر من الماشي فجبرا له في الرخصة[١].

وترى من خصائص هذا الأسلوب في شأن التقديم ما ذكره صاحب البرهان في تقديم البنات على البنين في قوله تعالى : ﴿ زُيِّنَ لِلنَّاسِ حُبُّ الشَّهَوَاتِ مِنَ النِّسَاءِ وَالْبَنِينَ وَالْقَنَاطِيرِ الْمُقَنطَرَةِ مِنَ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ ﴾ (آل عمران:١٤) وأخر ذكر الذهب والفضة عن النساء والبنين ؛ لأنهما أقوى في الشهوة الجبلية من المال ، فإن الطبع يحث على بذل المال فيحصل النكاح والنساء أقعد من الأولاد في الشهوة الجبلية ، والبنون أقعد من الأموال ، والذهب أقعد من الفضة ، والفضة أقعد من الأنعام إذ هي وسيلة إلى تحصيل النعم ، فلما صدرت الآية بذكر الحب وكان المحبوب مختلف المراتب اقتضى الترتيب أن يقدم ما هو الأهم فالأهم في رتبة المحبوبات [٢].

* * *

(١) البرهان ٣/٢٤٩ .

(٢) المصدر السابق ٣/٢٤٨ .

أغراض تقييد الفعل

قال الخطيب : وأما تقييد الفعل بمفعول ونحوه فلتربية الفائدة ، والمراد بتربية الفائدة تنميتها وتضعيفها ، ويجب أن يوضع في التقدير أن هذا التقييد يرجع إلى أصل معاني تلك المتعلقات ، فيجب أن يكون اعتبار ذلك هنا عند وجود القرينة التي تغني عن ذكرها كما اعتبر وجود القرينة في ذكر المسند إليه والمسند ، ومثال ذلك هنا أن يقال لك : هل تحب هنداً ؟ فتقول : أحب هنداً [1] .

ومعنى تربية الفائدة أي تكثيرها وتضعيفها ، ذلك أن القيود كلما زادت زادت معها الفائدة ، ففي قولك : ضرب محمد ليس فيه سوى إثبات الضرب لمحمد ، فإذا قلت : ضرب محمد عليًّا ، فإن الفائدة هنا قد ازدادت إذْ أفاد التعبير وقوع الضرب من محمد على عليّ ، وإذا قلت : ضرب محمد عليًّا ضربًا شديدًا ، فقد زادت الفائدة ونمت مع الزيادة ، فإذا قلت : ضرب محمد ضربًا شديدًا أمام بيته ، فقد زادت الفائدة أكثر ، فإذا قلت : ضرب محمد عليًّا ضربًا شديدًا أمام بيته يوم الجمعة ، فقد زادت الفائدة زيادة أكبر من سابقتها ، فكل مثال كان أكثر فائدة مما سبقه وهكذا .

وقد أشار إلى تحقيق الفائدة في هذه الزيادة ابن الأثير في حديثه عن الإطناب ففي [2] قوله تعالى : ﴿ ذَٰلِكُمْ قَوْلُكُم بِأَفْوَٰهِكُمْ ۖ وَٱللَّهُ يَقُولُ ٱلْحَقَّ وَهُوَ يَهْدِى ٱلسَّبِيلَ ﴾ (الأحزاب:٤) معروف أن الأقوال إنما تكون بالأفواه ولا تكون بشيء آخر فلماذا نص على ذكر الأفواه وجعلها قيدًا للفعل ؟

---

(١) بغية الإيضاح ١/١٠٠ .

(٢) المثل السائر صـ ٢١٤ - ٢١٦ .

لكن إذا علمنا أن الحديث لأولئك الذين يفترون الكذب على الله كان ذكر الأفواه هنا إشارة لافتة إلى التشديد على القائلين لهذا القول وبث الوعيد في قلوبهم وأفئدتهم حتى ينزجروا ويرعووا ، وعلى هذا النحو تجد ذكر الأفواه في قوله تعالى : ﴿ إِذْ تَلَقَّوْنَهُۥ بِأَلْسِنَتِكُمْ وَتَقُولُونَ بِأَفْوَٰهِكُم مَّا لَيْسَ لَكُم بِهِۦ عِلْمٌ وَتَحْسَبُونَهُۥ هَيِّنًا وَهُوَ عِندَ ٱللَّهِ عَظِيمٌ ﴾ (النور:١٥) فالحديث موجه إلى أولئك الذين خاضوا بألسنتهم في حادث الإفك ، وفي ذكر هذا القيد إشعار بأن ما تلقفته ألسنتهم ، وما تلوكه أفواههم أمر عظيم ، وأنه مردد بالألسنة والأفواه من غير أن يكون له أساس في الحقيقة ، ومن غير اتصال بالقلوب التي تعلم حقيقة كذبه ، واختلاقه ، وترويجه ، ولذا يأتي هذا في القرآن الكريم في المواقف التي يشدد فيها القرآن النكير عليها ، ومحاولة إبعاد الناس عنها ، وتخويفهم منها ، وتجد هذا في قوله تعالى : ﴿ مَّا جَعَلَ ٱللَّهُ لِرَجُلٍ مِّن قَلْبَيْنِ فِى جَوْفِهِۦ ۚ وَمَا جَعَلَ أَزْوَٰجَكُمُ ٱلَّٰٓـِٔى تُظَٰهِرُونَ مِنْهُنَّ أُمَّهَٰتِكُمْ ۖ وَمَا جَعَلَ أَدْعِيَآءَكُمْ أَبْنَآءَكُمْ ۚ ذَٰلِكُمْ قَوْلُكُم بِأَفْوَٰهِكُمْ ﴾ (الأحزاب:٤) فإذا عرفت أن الحديث في شأن أولئك الذين يظاهرون من نسائهم ، ويجعلونهن محرمات عليهم شأنهن في ذلك شأن الأمهات كان في ذلك تشديد لإنكار هذا التصرف الغريب الذي يجافي الإحساس والشعور ؛ ولذا ذكر القيد الأول في قوله : (من جوفه) مع أن القلب لا يكون إلا في الجوف ليعمق من تصوير النفي الذي ينفي أنه لا وجود لقلبين في جوف واحد ، ولينفر من هذا الوضع الشاذ الغريب الذي لا يتمشى مع عقل ، والذي تأباه النفس ويرفضه الإحساس وهو جعل الزوجة أمًا وفي ذكر القيد الثاني ﴿ بِأَفْوَٰهِكُمْ ﴾ لإنكار الأمر السابق أي اتخاذ الزوجة أمًا وإنكار أن يكون المتبني ابنًا .

وتجد هذا في قوله تعالى : ﴿ قَدْ مَكَرَ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ فَأَتَى ٱللَّهُ بُنْيَٰنَهُم مِّنَ ٱلْقَوَاعِدِ فَخَرَّ عَلَيْهِمُ ٱلسَّقْفُ مِن فَوْقِهِمْ وَأَتَىٰهُمُ ٱلْعَذَابُ مِنْ حَيْثُ لَا يَشْعُرُونَ ﴾ (النحل:٢٦) والمعروف أن السقف هو ما علاك ، فخروره

لا يكون إلا من فوق وإنما ذكر القيد بالظرف هنا في قوله : (فوقهم) لأن لوجود القيد هنا فائدة لا تتوفر إذا لم يكن موجودًا على حد ما ذكره ابن الأثير إذ قال : (ولذكر لفظة فوقهم فائدة لا توجد مع إسقاطها من هذا الكلام وأنت تحس هذا من نفسك ، فأنت إذا تلوت هذه الآية تخيل إليك سقف خر على أولئك من فوقهم ، وحصل في نفسك من الرعب ما لا يحصل مع إسقاطه تلك اللفظة) [1].

تقييد الفعل بالشرط :

يؤتي بالمسند الفعلي مقيدًا بالشرط لاعتبارات تقتضي تقييده به ويقتضيها المقام ، تقول لشخص استكثر زيارته لك : كلما زرتني سعدت بك ، ومتى زرتني رحبت بك ، وتقول لآخر يتحرج في مكان زيارتك : أينما وحيثما أكن تكن معي ، فالشرط في هذه الأمثلة قيد للفعل ، وأظهر أدوات التقييد (إن) و(إذا) و(لو) و(إن وإذا) للشرط في الاستقبال فهما لتعليق حصول جملة في الاستقبال على حصول مضمون جملة أخرى فيه ، كما تقول : إن يحضر محمد أكرمه ، أو إذا حضر إليَّ محمد أكرمته ، فهذا يعني أن حصول الإكرام منك في المستقبل معلق بحصول حضور محمد فيه ، ولما كانت (إن وإذا) للشرط المستقبلي اشترط في جملتي الشرط والجزاء الخاصتين بهما أن تكونا فعليتين استقباليتين ، مع ملاحظة أن اشتراط كون جملتي الشرط والجزاء في (إن وإذا) فعليتين استقباليتين هو الاستعمال الغالب فيهما ، وقد تستعمل (إن) في الماضي لفظًا ، ومعنى مع (كان) قياسًا مطردًا كما في قوله تعالى : ﴿ وَإِن كُنتُمْ فِي رَيْبٍ مِّمَّا نَزَّلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا فَأْتُوا بِسُورَةٍ مِّن مِّثْلِهِ ﴾ (البقرة:٢٣) فالريب بلا شك واقع منهم ، وحاصل ، ووقوعه منهم إنما كان في الزمن الماضي ودخول (إن) على غير (كان) في الماضي قليل ، ومن ذلك قول

---

(١) المثل السائر ٢/٤ .

أبي العلاء المعري :

فيا وطني إن فاتني بك سابق من الدهر فليُنعم لساكنك البال

والشاهد في قوله : (إن فاتني) ، حيث دخلت (إن) على غير (كان) في الماضي لفظًا ومعنى .

فإن لم يكن كل من الشرط والجزاء جملتين فعليتين مُفيدتين للاستقبال بأن كانتا غير فعليتين استقباليتين ولو لفظًا ، فلابد أن يكون من وراء ذلك علة ، وهي إبراز غير الحاصل في معرض الحاصل ، كقولك : إن مت ورثني فلان ، فالتعبير بلفظ الماضي مع (إن) هنا لقصد إبراز غير الحاصل باللفظ في معنى الحاصل ؛ لأن الموت واقع حتمًا ، فكأن ما لم يقع قد وقع لتحقق وقوعه .

هذا وإذا عرفت أن (إن وإذا) تستعملان للشرط في الاستقبال ويدلان على الشرط في المستقبل ، لا في الماضي ، ولا في الحاضر فاعلم أن (إذا) تستعمل في الأمر المقطوع بوقوعه ، و(إن) تستعمل في الأمر المشكوك فيه تقول : إذا طلعت الشمس جئتك ، ولا تقول : إن طلعت الشمس جئتك ، لأن طلوع الشمس أمر متيقن مقطوع بوقوعه فيستخدم معه (إذا) لا (إن) وتقول : أزورك إن زرتني ، ولا تقول : أزورك إذا زرتني ، لأن الزيارة مشكوك فيها فقد تقع ، وقد لا تقع ، ومن هنا كان الحكم الكثير الوقوع موضعا لإذا وكان دخولها على الماضي غالبا لكونه أقرب إلى القطع بالوقوع نظرًا إلى اللفظ كما كان الحكم النادر موضعًا لـ (إن) لأن النادر غير مقطوع به في غالب الأمر قال تعالى : ﴿ فَإِذَا جَآءَتْهُمُ ٱلْحَسَنَةُ قَالُوا۟ لَنَا هَٰذِهِۦ ۖ وَإِن تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ يَطَّيَّرُوا۟ بِمُوسَىٰ وَمَن مَّعَهُۥٓ ﴾ (الأعراف:١٣١) فقد عبر بـ (إذا) في جانب الحسنة ، لأن المراد بالحسنة المطلقة ، ولذا جاءت معرفة بلام الجنس وورود الحسنة المطلقة أمر مقطوع به وعبر في جانب السيئة بـ(إن) التي تفيد الشك ، لأن السيئة بالنسبة للحسنة المطلقة نادرة ولذا جاء التعبير (سيئة) بالتنكير لإفادة هذا المعنى .

يقول صاحب الكشاف : (فإن قلت كيف قيل : فإذا جاءتهم الحسنة بـ(إذا) وتعريف الجنس وإن تصبهم سيئة بـ(إن) وتنكير السيئة ، قلت : لأن جنس الحسنة وقوعه كالواجب لكثرته واتساعه ، وأما السيئة فلا تقع إلا في الندرة ولا يقع إلا شيء منها)[1].

ومن هذا الوادي ما تراه في قوله تعالى : ﴿ وَإِذَآ أَذَقْنَا ٱلنَّاسَ رَحْمَةً فَرِحُوا۟ بِهَا ۖ وَإِن تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌۢ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ ﴾ (الروم:٣٦) عبر في جانب الرحمة بـ(إذا) وفي جانب السيئة بـ(إن) للإشارة إلى أن الله تعالى واسع الرحمة ، عام الخير يريد للناس ما فيه مصلحة لهم ، ومنفعة وما فيه إسعادهم وخيرهم ، وفي التعبير بالإذاقة في جانب الرحمة وبالإصابة في جانب السيئة لأن الإذاقة تناسب الرحمة وكل ما فيه لذة ومتعة ، والإصابة تناسب السيئة وكل ما هو أذى ومن هنا كان السر وراء التعبير بالإذاقة مع الرحمة والإصابة مع السيئة ، أما تراه مع قوله تعالى : ﴿ وَإِذَا مَسَّ ٱلنَّاسَ ضُرٌّ ﴾ (الروم:٣٣) بلفظ إذا مع الضر فللنظر إلى نفس المس ، وإلى تنكير الضر المفيد في المقام التوبيخي القصد إلى اليسير من الضر وإلى الناس المستحقين أن يلحقهم كل ضرر وللتنبيه على أن مساس قدر يسير من الضر لأمثال هؤلاء حقه أن يكون في حكم المقطوع به ، وأما قوله تعالى : ﴿ وَإِذَا مَسَّهُ ٱلشَّرُّ فَذُو دُعَآءٍ عَرِيضٍ ﴾ (فصلت:٥١) بعد قوله عز وجل : ﴿ وَإِذَآ أَنْعَمْنَا عَلَى ٱلْإِنسَٰنِ أَعْرَضَ وَنَـَٔا بِجَانِبِهِۦ ﴾ (فصلت:٥١) أي أعرض عن شكر الله ، وذهب بنفسه ، وتكبر ، وتعظم ، والذي تقتضيه البلاغة أن يكون الضمير في مسه للمعرض المتكبر ، ويكون لفظ إذا للتنبيه على أن مثله يحق أن يكون ابتلاؤه بالشر مقطوعًا به)[2].

(٢،١) التلخيص ص١١٠ شرح عبد الرحمن البرقوقي .

ومن البين في الفرق بين (إن وإذا) ما حكاه الزمخشري عن غلط عبد الرحمن بن حسان في التفرقة بينهما عندما قال يخاطب بعض الولاة وكان قد سأله حاجة فلم يقضها ، ثم شفع له فقضاها :

ذُمْتَ ولم تُحْمَدْ وأدركتُ حاجَتي ... تولّى سِوَاكُمْ أجْرَهَا واصْطِنَاعَهَا

أَبَى لَكَ كَسْبَ الحمْدِ رَأْيٌ مقصّرٌ ... وَنَفْسٌ أَضَاقَ اللهُ بالخَيْرِ بَاعَهَا

إِذَا هِيَ حثّتْه على الخيرِ مرّةً ... عَصَاهَا وَإن هَمَّتْ بشرٍّ أَطَاعَهَا

فلو عكس لأصاب ، إذ عبر في البيت الأخير بإذا في موضع إن ، وبإن في موضع إذا ، لأن الشر أقرب إلى التحقيق بالنسبة للنفس من الخير ، فإذا مع الشر ألزم ، وإن مع الخير أوجب .

هذا وإذا كان الأصل في أنْ إن تستعمل مع الأمر المشكوك فيه أو المتوهم وقوعه ، فإنها قد تستخدم مع الأمر المقطوع به لأسباب منها :

١- التجاهل لاستدعاء المقام إياه ، كأن يسأل خادم عن سيده هل هو في الدار؟ وهو يعلم أنه فيها ، فيقول : إن كان فيها أخبرك خوفًا من سيده وعلى هذا النحو نجدها مستعملة في قوله تعالى : ﴿ قُلْ إِن كَانَ لِلرَّحْمَٰنِ وَلَدٌ فَأَنَا أَوَّلُ الْعَابِدِينَ ﴾ (الزخرف:٨١) فالمقطوع به عدم الولد بالنسبة لله تعالى ، واستعملت فيه (إن) مع أنها في الأصل تستخدم للأمر المشكوك فيه تجاهلا وتساهلا مع المعاندين الجاحدين بالتنزل معهم ، وإرخاء العنان لهم ، ومواجهتهم بما لا يستطاع نقضه فتلزمهم الحجة .

٢- مراعاة حال المخاطب ، وذلك حينما يكون المخاطب غير جازم بوقوع الشرط والمتكلم جازم بوقوعه فيلاحظ المتكلم حال المخاطب ، ويخاطبه بناء على ما جزم به ، واستقر لديه ، ولا يلقى المتكلم اعتباراً لحاله هو ولما هو جازم به ، كأن تقول لمن يكذبك : إن صدقت فماذا تفعل ؟ تستخدم إن مع الأمر المقطوع به عندك مراعاة لحال المخاطب ، ولما استقر لديه .

٣- تنزيل المخاطب العالم بوقوع الشرط أو بعدم وقوعه منزلة الشاك في وقوعه أو عدم وقوعه لعدم جريه على مقتضى علمه ، ففي الأول : كقولك لمن لم يبر أباه : إن كان أباك فلا تبره عبر بـ (إن) وكان المقام للتعبير بـ(إذا) لأن المخاطب جازم بأنه أبوه ، قاطع بذلك فلا مجال إذن للشك . ولكنه لما كان يفعل هذا مع أبيه ، ويجافيه ، ولا يبره أنزله منزلة أخرى هي منزلة الشاك ، وأجرى خطابه معه على هذا الأساس ، وعامله تلك المعاملة ، وخاطبه بـ(إن) خطاب الشاك . ومثال الثاني : أن تقول لمن تأكد لديه كذبه : إن كنت صادقًا فلا تخش بأسًا ، والمخاطب هنا جازم بعدم صدقه ، وتقتضي الحال أن يعبر بـ (إذا) لا بـ(إن) لكن المتكلم راعى حال المخاطب ونزله منزلة المتشكك في صدق نفسه ، وأجرى خطابه معه على هذا الأساس ، واستعمل معه(إن) بناء على تلك المراعاة .

٤- التوبيخ وهو التعبير على وقوع الشرط منه وتصوير أن المقام لاشتماله على ما يقلع الشرط من أصله لا يصلح إلا لفرضه كما يفرض المحال وذلك كقوله تعالى : ﴿ أَفَنَضْرِبُ عَنكُمُ ٱلذِّكْرَ صَفْحًا أَن كُنتُمْ قَوْمًا مُّسْرِفِينَ ﴾ (الزخرف:٥) فيمن قرأ (إن) بالكسر فالإسراف منهم أمر مقطوع به لاشك فيه ولا خلاف حوله وكان مقتضى هذا أن تستخدم (إذا) التي تستخدم في المقطوع به ، ولكن التعبير القرآني استخدم (إن) التي تستخدم في غير المقطوع به لتوبيخهم وتأنيبهم وتجهيلهم في ارتكاب الإسراف وتصوير (إن) الإسراف من العاقل يجب أن لا يكون إلا على مجرد الفرض والتقدير كما يفرض المحال لظهور الآيات القاطعة التي تبين أن الإسراف لا ينبغي أن يكون من عاقل ، والمحال وإن كان مقطوعًا بعدم وقوعه إلا أنَّه في هذا المقام ينزل منزلة غير المقطوع بعدمه المشكوك فيه على سبيل المساهلة ، وإرخاء العنان لقصد التبكيت والتأنيب

ومن هنا صحّ أن يقول صاحب المطول في تعليقه على فرض المحال وما يمكن أن يثار في وجهه من اعتراض بعد أن ذكر قوله تعالى : ﴿ أَفَنَضْرِبُ عَنكُمُ ٱلذِّكْرَ صَفْحًا أَن كُنتُمْ قَوْمًا مُّسْرِفِينَ ﴾ (لا يقال المستعمل في فرض المحالات ينبغي أن يكون كلمة (لو) كما في قوله تعالى : ﴿ وَلَوْ سَمِعُوا۟ مَا ٱسْتَجَابُوا۟ لَكُمْ ﴾ (فاطر:١٤) يعني الأصنام دون (إن) لما مر من أنه يشترط فيها عدم الجزم بوقوع الشرط أو عدم وقوعه والمحال مقطوع بعدم وقوعه ، فلا يقال : إن طار الإنسان كان كذا بل يقال : لو طار لأنا نقول إن المحال في هذا المقام ينزل منزلة ما لا قطع بعدمه على سبيل المساهلة وإرخاء العنان لقصد التبكيت فمن هذا يصح استعمال(إن) فيه كما ذكره صاحب الكشاف في قوله تعالى : ﴿ فَإِنْ ءَامَنُوا۟ بِمِثْلِ مَآ ءَامَنتُم بِهِۦ فَقَدِ ٱهْتَدَوا۟ ﴾ (البقرة:١٣٧) إنه من باب التبكيت لأن دين الحق واحد لا يوجد له مثل فجيء بكلمة الشك في سبيل الفرض والتقدير ، أي إن حصلوا دينًا آخر مساويًا لدينكم في الصحة والسداد فقد اهتدوا وفي قوله تعالى : ﴿ إِن كَانَ هَٰذَا هُوَ ٱلْحَقَّ مِنْ عِندِكَ فَأَمْطِرْ عَلَيْنَا حِجَارَةً ﴾ (الأنفال:٣٢) أي إن كان حقا فعاقبنا على إنكاره ، والمراد نفي حقيقته وتعليق العذاب بكونه حقًّا مع أنه باطل تعليق بالمحال ومنه

قوله تعالى : ﴿ أَفَنَضْرِبُ عَنكُمُ ٱلذِّكْرَ صَفْحًا أَن كُنتُمْ قَوْمًا مُّسْرِفِينَ ﴾ [1] فإنْ في القول الكريم قد استخدمت في مقام القطع بعدم وقوع الشرط للتبكيت والتوبيخ .

ومما جاء على طريقه قوله تعالى : ﴿ أَفَنَضْرِبُ عَنكُمُ ٱلذِّكْرَ صَفْحًا أَن كُنتُمْ قَوْمًا مُّسْرِفِينَ ﴾ (الزخرف:٥) ما تراه في استخدام (إن) في قوله تعالى : ﴿ وَإِن كُنتُمْ فِى رَيْبٍ مِّمَّا نَزَّلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا ﴾ (البقرة:٢٣) فالكلام قائم

(١) المطول ص١٥٧ ، ١٥٨ .

على التوبيخ للريبة وتصوير أن الريبة مما لا ينبغي أن تثبت لهم إلا على الفرض لاشتمال المقام على ما يزيلها ، ويجلي حقائق الرسالة تجلية ظاهرة .

وقد ذكر البلاغيون أن هذه الآية تحتمل أن تكون لتغليب غير المرتابين من المخاطبين على المرتابين منهم ، إذ كان من بين الكفار من يعرف الحق ولكنه ينكره عنادًا ، واعترض على هذا بأن هنا جمعا بين مرتاب يقينًا وغير مرتاب يقينًا وكل منهما لا تستعمل فيه إن ، ويمكن من تغليب غير المرتابين على المرتابين على أنه بعد التغليب صار الجميع بمنزلة غير المرتابين ، فصار الشرط قطعي الانتفاء فاستعمل (إن) على سبيل الفرض للتبكيت والإلزام ولا يخفى ما في هذا من التكلف) [1].

ولقد استطرد الخطيب بعد ذكر هذه الآية للحديث عن التغليب وبين أنه باب واسع ، والتغليب : إعطاء أحد المتصاحبين أو المتشابهين حكم الآخر بجعله موافقًا له في الهيئة والمادة ، فالأول كقوله تعالى : ﴿ وَكَانَتْ مِنَ ٱلْقَٰنِتِينَ ﴾ (التحريم:١٢) والحديث عن مريم البتول رضي الله عنها فكان الأصل وكانت من القانتات فاستعمل (القانتين) الذكور تغليبًا لهم على الإناث ، والثاني الموافق للمادة قولهم : الأبوين للأب والأم ، والقمرين للشمس والقمر وقد وردت في القرآن آيات على طريق التغليب كما تراه في قوله تعالى : ﴿ لَنُخْرِجَنَّكَ يَٰشُعَيْبُ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ مَعَكَ مِن قَرْيَتِنَآ أَوْ لَتَعُودُنَّ فِى مِلَّتِنَا ﴾ (الأعراف:٨٨) أدخلوا شعيبا عليه السلام في ملتهم ولم يكن فيها وخرج منها على يطلق على دخوله فيها عود وإنما أدخلوه على طريقة التغليب ومثل ذلك قوله تعالى : ﴿ فَسَجَدُوٓا۟ إِلَّآ إِبْلِيسَ ﴾ (البقرة:٣٤) عد إبليس من الملائكة بحكم التغليب وقوله تعالى : ﴿ جَعَلَ لَكُم مِّنْ أَنفُسِكُمْ أَزْوَٰجًا وَمِنَ ٱلْأَنْعَٰمِ أَزْوَٰجًا ۖ يَذْرَؤُكُمْ فِيهِ ﴾ (الشورى:١١) فإن الخطاب فيه شامل للعقلاء والأنعام ، فغلب فيه

---

(١) بغية الإيضاح ١/١٩٠ .

المخاطبون على الغائبين والعقلاء على الأنعام وقوله : ﴿ يَذْرَؤُكُمْ فِيهِ ﴾ أي يبثكم ويكثركم في هذا التدبير ، وهو أن جعل للناس والأنعام أزواجًا حتى كان بين ذكورهم وإناثهم التوالد والتناسل فجعل هذا التدبير كالمعدن ، والمنبع للبث والتكثير ، ولذلك قيل يذرؤكم فيه ولم يقل به ، كما في قوله تعالى : ﴿ وَلَكُمْ فِي ٱلْقِصَاصِ حَيَوٰةٌ ﴾ (البقرة:١٧٩).

لو : أداة شرط في الماضي مع القطع بانتفاء الشرط فيلزم انتفاء الجزاء فهي لتعليق حصول مضمون الجزاء بحصول مضمون الشرط فرضًا ، فأنت لو قلت : لو جئتني لأكرمتك فهم أن المجيء شرط في الإكرام والمجيء لم يحصل فلم يحصل الإكرام ؛ لأنه متوقف على المجيء ، فهي لامتناع الثاني ـ الجزاء ـ لامتناع الأول ـ الشرط ـ فالجزاء منتف بسبب انتفاء الشرط ، ومن ثَمَّ قيل إن لو حرف امتناع لامتناع .

ولـ (لو) معنيان :

الأول : وضعي ، وهو الشائع في القرآن الكريم والحديث وأشعار العرب .

قال الحماسي :

ولو طار ذو حافر قبلها لطارت ولكنه لم يطر

يعني عدم طيران تلك الفرس بسبب أنه لم يطر ذو حافر قبلها ، وقال أبو العلاء :

ولو دامت الدولاتُ كانوا كغيرهم رعايا ولكنْ مَا لهُن دوام

ومثل ذلك قوله تعالى : ﴿ وَلَوْ شَآءَ لَهَدَىٰكُمْ ﴾ (النحل:٩) فانتفاء الهداية بسبب انتفاء المشيئة .

الثاني : منطقي ، إذ استخدمها المنطقيون في الاستدلال والقياس لحصول العلم بالنتائج ، وهي عندهم للدلالة على أن العلم بانتفاء الثاني علة للعلم بانتفاء الأول وذلك عندما يكون انتفاء الجزاء معلومًا ، وانتفاء الشرط غير

معلوم فيؤتى بـ (لو) للاستدلال بالمعلوم على المجهول كما في قوله تعالى : ﴿ لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا ﴾ (الأنبياء:٢٢) فانتفاء الفساد معلوم بالمشاهدة وانتفاء التعدد مجهول ، فأتى بـ (لو) للاستدلال بانتفاء الفساد على انتفاء التعدد .

ويغلب في (لو) أن تكون جملتاها (الشرط والجزاء) فعليتين ماضويتين وكون جملتيها فعليتين ، فلأن (لو) لتعليق حصول الجزاء على الشرط المفروض حصوله في الماضي ، وهذا يقتضي نفي الحصولين في الخارج والجملة الاسمية تفيد الثبوت والحصول في الخارج فهما متنافيتان ، وأما كونهما ماضويتين ؛ فلأن الجملة التي فعلها مضارع تفيد الحال ، أو الاستقبال وهذا ينافي ما تقرر من أن (لو) لتعليق شيء بشيء في الزمن الماضي .

هذا ودخولها على المضارع خلاف الأصل وإنما يكون ذلك لأسباب منها :

١- قصد استمرار الفعل فيما مضى وقتًا مؤقتًا كقوله تعالى : ﴿ وَٱعْلَمُوٓاْ أَنَّ فِيكُمْ رَسُولَ ٱللَّهِ ۚ لَوْ يُطِيعُكُمْ فِى كَثِيرٍ مِّنَ ٱلْأَمْرِ لَعَنِتُّمْ ﴾ (الحجرات:٧) أي لوقعتم في العنت والهلاك ويقال : فلان يتعنت فلانًا أي يطلب ما يؤديه إلى الهلاك ، قال الزمخشري : إنما قيل : يطيعكم دون أطاعكم للدلالة على أنه كان في إرادتهم استمرار عمل ما يستصوبونه ، وإنه كلما عنَّ لهم رأي في أمر كان معمولا عليه بدليل قوله في كثير من الأمر كقولك : فلان يقري الضيف ويحمي الحريم : تريد أنه مما اعتاده ووجد منه مستمرًا[1] ، فدخول لو على المضارع خلاف الأصل للإشارة إلى أن الفعل الذي دخلت عليه قصد استمرار حصوله شيئًا فشيئًا ووقتًا بعد وقت .

٢- تنزيل المضارع منزلة الماضي لصدوره عمن لا خلاف في إخباره ، كما في قوله تعالى : ﴿ وَلَوْ تَرَىٰٓ إِذْ وُقِفُواْ عَلَى ٱلنَّارِ ﴾ (الأنعام:٢٧) أي اطلعوا

---

(١) التلخيص ص١١٧ .

عليها ، وعرفوا ما فيها ، وجواب لو محذوف لترى يا محمد ، أو يا مَنْ مِنْ شأنك أن ترى أمرًا هائلاً فظيعًا هو فوق كل تصور وتقدير ، فهذه الحال إنما هي في القيامة وهي مستقبلة ، لأن القيامة لم تقم بعد ، ولذا عبر عنها بالمضارع لدلالته على المستقبل ، فدخول (لو) على المضارع خلاف الأصل ؛ لأنها موضوعة في الأصل للدخول على الماضي ، ولكنها دخلت على المضارع لتنزيله منزلة الماضي في تحقق الوقوع ، وإنما عدل عن الماضي فلم يقل : ولو رأيت إلى المضارع ولو ترى إشارة إلى أنه إخبار من لا خلاف في إخباره ، والمستقبل عنده بمنزلة الماضي في تحقق الوقوع فهذا الأمر مستقبل في التحقيق ماض بحسب التأويل كأنه قيل ، قد انقضى هذا الأمر لكنك ما رأيته ولو رأيته لرأيت أمرًا فظيعًا ، كما تكون نكتة العدول عن الماضي إلى المضارع في (ولو ترى) لاستحضار صورة رؤية الكافرين موقوفين على النار ، لأن المضارع مما يدل على الحال الحاضر الذي من شأنه أن يشاهد ، كأنه يستحضر بلفظ المضارع تلك الصورة ليشاهدها السامعون ولا يفعل ذلك إلا في أمر يهتم بمشاهدته لغرابته أو فظاعته أو نحو ذلك كما قال تعالى : ﴿ فَتُثِيرُ سَحَابًا ﴾ (فاطر:٩) بلفظ المضارع بعد قوله تعالى : ﴿ وَٱللَّهُ ٱلَّذِىٓ أَرْسَلَ ٱلرِّيَٰحَ ﴾ (فاطر:٩) استحضار لتلك الصورة البديعية الدالة على القدرة الباهرة وهي صورة إثارة السحاب مسخرًا بين السماء والأرض على الكيفيات المخصوصة ، والانقلابات المتفاوتة[1].

هذا وقد ورد على قلة دخول (لو) على الجملة المضارعية بدون نكتة كما في قول الشاعر :

ولو تلتقي أصداؤنا بعد موتنا ومن دون رَمْسَيْنا من الأرض سَبْسَبُ

(١) شرح السعد ٢/٢٠ .

لظلّ صدَى صوتي وإن كنـــت رِمَّـــة لِصَوْتِ صَدَى لَيْلِى يَهَـــشُّ وَيَطْـــرَب

فهنا (لو) قد دخلت على شرط مستقبل الوقوع على خلاف أصلها من غير نكتة وإن كان المبرد يذهب إلى أنها أي (لو) قد تستعمل وضعًا في المستقبل فلا يلتمس لها فيه نكتة[1].

* * *

(١) بغية الإيضاح ص١٩٨ .